



العربية

العدد الأول - كانون الثاني - يناير ٢٠١٤



تأسيس المكتب العربي لـ«منظمة الإعاقة الدولية»



«النهوض بحركة الإعاقة العربية»
شراكة إستراتيجية نحو مجتمع للجميع



ليست حرقاً للعطف وحسب

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

عدد خاص
«عصر الكل»
2011 - 2007

النهوض بحركة الإعاقة: الرؤية والأهداف

هي أكثر من مبادرة وأوسع من لقاء.

أكثر من تسع دول عربية التقت في العاصمة اللبنانية بيروت بين الثاني عشر والرابع عشر، من شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، وذلك في إطار «المؤتمر الإقليمي الأول للنهوض بحركة الإعاقة العربية: نحو استراتيجيات الشراكة والتمكين والدمج/ التنمية الشاملة»، والذي قام بتنسيق أعماله «اتحاد المقعدين اللبنانيين». حيث تم عقد هذا المؤتمر وتنفيذ فعالياته وجلساته في فندق الهولندي إين-ديونز في بيروت.

جاء هذا المؤتمر كمبادرة للتباحث في الواقع الحالي لحركة الإعاقة وحقوق الأشخاص المعوقين في مختلف الدول العربية. وبالتالي لمناقشة السبل الواجب اعتمادها للعمل باتجاه الخروج من حالة الركود المستشري تحديداً على مستوى السياسات ذات الصلة، والواقع القيادي التمثيل للحركة على مختلف الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وفي شتى المجالات المرتبطة بقضية صناعة القرار وبناء السياسات الدامجة للأشخاص المعوقين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

وعليه، جاء هذا المؤتمر لتشكيل حدث محوري ونوعي إذ تطرق لكل هذه القضايا، حيث جاءت مشاركة المؤتمرين جميعهم لتؤكد ضرورة خلق منبر حقيقي وفعلي للعمل المشترك باتجاه تمكين حركة حقوقية قاعدية تهدف الى وضع استراتيجية لمرحلة جديدة تقوم على مبدأ تكريس وترسيخ ثقافة مجتمعية تتبنى روحية وأطر الدمج والتنمية الجامعة والشاملة وتستفيد من كل ما هو قائم ومتوفر من مصادر مادية وبشرية ومعنوية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المبادئ المقررة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة، وذلك بالإضافة الى فرص التحول السياسي والاجتماعي القنمة حالياً في أجزاء واسعة من العالم العربي. ومن هنا، فإن إحدى هذه السبل هي وسيلة الانضمام لـ«المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، ومن ثم تأسيس مكتب إقليمي لهذه المنظمة في المنطقة العربية، يكون منطلقاً لحركة إعاقة عربية تعمل على ما تقدم من تحقيق السياسات الدامجة والحقوق، وخصوصاً مسألة تمكين منظمات الأشخاص المعوقين الحقوقية والقاعدية المحلية والوطنية، وبالتالي تأمين فرص وأدوات التمثيل الحقيقي للواقع العربي في مجال الإعاقة على المستويات الإقليمية والدولية.

كل ذلك جاء كروية سياساتية شكلت المادة الأساس والخلفية العامة لمحاور النقاش في المؤتمر، وأكدت عليها كلمات الافتتاح التي قدّمها كل من: رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين الأستاذ حسن مروة، ورئيس «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» الأستاذ جافيد عبيدي، ومدير مكتب «منظمة دياكونيا» في لبنان الأستاذ رودولف جبرائيل بصفته ممثلاً للجهة الداعمة والشريكة في هذه المبادرة.

كما وتمّ التأكيد على الأمور عينها في المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد عبيدي فور الانتهاء من الجلسة الافتتاحية.

العربية والو

نشرة دورية تصدر عن «مشروع الدمج الاقتصادي والاجتماعي»
(بتنفيذ من «اتحاد المقعدين اللبنانيين» و«جمعية الشبان
المسيحية - برنامج التأهيل - القدس») بالتعاون مع المكتب العربي
في «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»



1	افتتاحية
	مؤتمر
3	تأسيس الإقليم العربي
6	فرصة التمثيل الحقيقي
8	برنامج المؤتمر
	بناء الشراكة
11	واقع الإعاقة
11	إستراتيجيات العمل
14	المدخلات
17	المشاركون في المؤتمر
	ورش عمل
19	العمل الوطني
21	الأطر التنظيمية
24	آليات الرصد وتبادل المعلومات
29	البيان الختامي
	منظمات
10	الاتحاد الفلسطيني
16	الفدرالية الجزائرية
20	«المساواة» الأردنية
22	«قصير القامة» العراقية
23	«7 مليون معاق» المصرية
25	«الليبية للحقوق»
26	منتدى المغرب: إعاقات وحقوق
27	«اتحاد المقعدين اللبنانيين»
28	«الموريتانية للنساء المعوقات»

إشراف: سيلفانا اللقيس

مدير التحرير: عماد الدين رائف

إخراج: فؤاد المقداد

تمت إصدار هذا العدد بدعم من:



«مشروع الدمج الاقتصادي
والاجتماعي للأشخاص المعوقين»



بيروت، الروشة، خلف شارع صلاح الدين الأيوبي، خلف

«فندق روتانا أرجان»، بناية الرضا، الطابق الثاني.

هاتف وفاكس: 01807366.7

البريد الإلكتروني: info@lphu.com

ويمكنكم أيضا زيارة موقعنا على الانترنت: WWW.

lphu.com

فروع إتحاد المقعدين اللبنانيين:
بيروت، النبطية، برالباس، بعلبك
مشغرة، صور، جبيل، صيدا، طرابلس

This Publication has been produced with the assistance of the European Union. The content of this publication is the sole responsibility of LPHU and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

تأسيس الإقليم العربي للمنظمة الدولية للإعاقة: لا شيء، يصنينا من دوننا!

يوم واحد فصل بين إعلان عدد من جمعيات ومنظمات الأشخاص المعوقين في عدد من الدول العربية عن «الاجتماع الأول للجمعية العمومية للإقليم العربي الجديد في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» في ١١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، وبين المؤتمر الصحافي الطارئ لرئيس تلك المنظمة جافيد عبيدي الذي حذر حاله في بيروت، وأتى ليعلن أن المنظمة غير معنية بذلك الاجتماع، من قريب أو بعيد، وأن الممثل الوحيد للمنظمة هو «اتحاد المقعدين اللبنانيين». ذلك قبل أن ينتقل مع وفد من المنظمة إلى مكتب وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال وائل أبو فاعور، ليخبره بالقرار شخصياً.

تحت شعار. «نحو إستراتيجيات النهوض: حركة التمكين، والشراكة، والدمج».

المؤتمر الذي استمر لثلاثة أيام، وضم ممثلين منظمات الأشخاص المعوقين من مختلف البلاد العربية. وقال عبيدي: «نحن في مؤتمر تاريخي، من شأنه أن يطلق المكتب الإقليمي للمنظمة في العالم

العربي، وذلك بتنسيق مع اتحاد المقعدين اللبنانيين، وهذا حلم لجميع المشاركين، تحديداً المخضرمين في حركة الإعاقة. وسنعمل معاً لنحقق هذا الحلم لإطلاق حركة إعاقة فاعلة».

عبيدي استغرب أن جهة ادعت «طوال الشهرين الماضيين وتحديداً في الأسبوع الأخير، أنها الممثل الوحيد للمنظمة الدولية. وأنا رئيس المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، وهذا يحتم علي أن أكون على بيّنة من أمور كهذه!». ولم يخف أنه كان تم الاتفاق بالفعل مع تلك الجهة، «من قبل المنظمة الدولية على إنشاء المكتب الإقليمي هنا في العالم العربي، ولكن طوال السنوات السابقة، لم تقم بأي عمل في إطار المسؤوليات التي



ما الذي دفع برئيس «المنظمة الدولية للإعاقة» إلى رفع الصوت من بيروت لحصر تمثيل المنظمة بالاتحاد؟ وما الذي يعنيه ذلك التمثيل عملياً في العالم العربي؟ وماذا فعلت الجهات التي ادعت تمثيل المعوقين العرب خلال السنوات السبع الماضية، التي تلت صدور

الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن الأمم المتحدة؟ وأين هم المعوقون العرب من حقوقهم؟

عبيدي كان واضحاً في مؤتمره الصحافي، إذ يمكنه أن يلاحق الجهات التي ادعت تمثيلها للمنظمة، قضائياً وجنائياً، بتهم أقلها انتحال الصفة. إلا أن «الوقت ليس لذلك بل لجمع شمل الأشخاص ذوي الإعاقة العرب والنهوض بقضاياهم». والخطوة العملية الأولى ستكون عبر «المؤتمر الإقليمي الأول للنهوض بحركة الإعاقة العربية»، الذي انطلقت أولى جلساته إثر المؤتمر الصحافي الطارئ، في فندق هوليدي إن في بيروت، لتأسيس «المكتب العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»،

العالم العربي، قد ساهم، ليس فقط في تفاقم حالة العزل والتهميش للأشخاص المعوقين في عالمنا العربي، ولكن ساهم في ما هو أخطر من ذلك، ألا وهو تهميش وعزل حركة الإعاقة العربية بحد ذاتها.

وأشار إلى أن المؤتمر يهدف إلى «تعزيز وأصر التعاون بين جميع المنظمات والخبراء المشاركين، لإطلاق مسيرة إعادة النهوض بحركة الإعاقة العربية على نحو فاعل ومستدام، ووضع الأسس اللازمة والمتكاملة لشراكة إقليمية ودولية تساهم في

خلق الأطر المطلوبة لشراكة حقيقية بين المنظمات القاعدية والحقوقية للأشخاص المعوقين في العالم العربي، ومنظمات التنمية الدولية»، ويأتي على رأسها «تأسيس المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين في العالم الذي من شأنه أن يشكل الإطار التنظيمي».

ذلك، وناقش المؤتمر، الخطط العملانية على المدى البعيد والقصير للنهوض. أما المحور الثاني فتضمن مناقشة تفاصيل تكوين المكتب العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين استناداً إلى النظام الداخلي للمنظمة. وتضمنت الجلسة الأخيرة حواراً مفتوحاً مع ممثلين عن منظمات دولية، حول الإستراتيجيات التي يمكن اعتمادها للنهوض.

مبادئ الشراكة

أما المبادئ العامة التي عمل وفقها المؤتمر، فتتمثل بتحفيز وتدعيم العمل المشترك في المنطقة من أجل إطلاق حركة إعاقة حقيقية وفاعلة، تمثل جميع من ينتسب إليها من منظمات إعاقة قاعدية عربية. والارتكاز على عمل جمعي قاعدي وتمثيلي للأشخاص المعوقين، ذلك الذي كان مفقوداً في السابق.

بالإضافة إلى التأكيد على العمل المشترك لتوفير جميع موارد استدامة الحركة، وعلى وجه الخصوص، من خلال تدعيم استمرار إعادة إنتاج أجيال قيادية واعدة لضمان سير عمل



وفد مكن المؤتمر إثر اجتماعه بوزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور

أسندت إليها في العام ٢٠٠٧، لافتاً إلى أنه «تم عقد لقاءات متتالية للهيئة العمومية للمنظمة، ولم يحرز أي تقدم على صعيد تكوين مكتب إقليمي». ولم تقم تلك الجهة بحضور المؤتمرات والهيئات العامة، ولم ترفع تقاريرها إلى المنظمة.

وكان المجلس التنفيذي للمنظمة قد التأم في أيلول من العام ٢٠١٢، وقرر «أننا لن ننتظر طويلاً، واننا سنتولى أخذ كل التدابير اللازمة لتأسيس المكتب الإقليمي في العالم العربي». وأكد عبيدي «أننا لا نتكلم على مهارات قيادية أو أشخاص محددين، نتكلم عن الأشخاص المعوقين العرب، فأصواتهم يجب أن تسمع. نتكلم على إيصال أصواتكم إلى العالم، غدا عندما تعقد مؤتمرات الأمم المتحدة، يجب أن يسمع صوت الأشخاص المعوقين في العالم العربي».

إثر المؤتمر الصحافي، توجه عبيدي برفقة رئيس «اتحاد المقعدين اللبنانيين» حسن مروّ، والمديرة العامة للبرامج في الاتحاد سيلفانا اللقيس، وممثلي عدد من الوفود العربية المشاركة، للقاء الوزير أبو فاعور، ووضعه في صورة قرار «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، والمؤتمر الإقليمي.

«النهوض بالحركة»

افتتح مروّ «المؤتمر الإقليمي الأول للنهوض بحركة الإعاقة العربية»، لتأسيس «المكتب العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، تحت شعار: «نحو إستراتيجيات النهوض: حركة التمكين، والشراكة، والدمج». ولفت إلى أن «الواقع المهترئ في



الهيئة التأسيسية

وقد أنهى أنهى «المؤتمر الإقليمي لتأسيس المكتب العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، أعماله في بيروت، مصدراً بيانه الختامي في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

وتشكلت الهيئة التأسيسية من رئيس «اتحاد المقعدين اللبنانيين» حسن مروّة، وعدنان العابدودي عن «منتدى مساواة الإعاقة - الأردن»، وأحمد برقية عن «منتدى المغرب - إعاقات وحقوق»، والحسن الرفاعي عن «جمعية قصير العراقية»، وسامير مدني عن «الفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة»، وشذى أبو سرور عن «الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين»، وريهام المصري عن «جمعية سبعة مليون للمعاقين - مصر»، و يسري المزاتي عن «المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، ومنال الأشول عن «جمعية السعيدة للفتيات الصم - اليمن».

واعتبر المؤتمر أنهم يهدفون إلى «إحداث إطار عربي فعال وإيجابي، للنهوض بحركة عربية للإعاقة، والعمل من أجل تحول نوعي لمأسسة حركة حقوقية إقليمية جديدة»، متخذين عددا من القرارات، منها، دعم قرار «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» بتكليف «اتحاد المقعدين اللبنانيين» تنسيق عملية تأسيس المكتب الإقليمي للمنظمة، بالإضافة إلى تأسيس التحالفات الوطنية.

ولفتوا إلى «فتح باب العضوية وتشجيع الجمعيات على المشاركة والانتساب إلى المنظمة، وفق معايير تحددها الدول، وتشجيع الفئات غير المنظمة على تشكيل شبكات للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، على أن تكون الغالبية منها ممثلة للأشخاص المعوقين، مع التركيز على جمعيات أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الإعاقات النفسية الاجتماعية، وجمعيات قصار القامة، وغيرها من الفئات المهمشة».

الحركة محلياً وإقليمياً ودولياً. والالتزام المطلق بتدعيم ونشر ثقافة التوازن الجندي على مختلف مستويات العمل الجماعي والمطلبي والتمثيلي المحلي والإقليمي والدولي. كذلك الالتزام بالعمل على تمكين جميع الفئات العمرية من أطفال وشباب من المشاركة في عملية صناعة القرار والتمثيل على جميع المستويات. ومن المبادئ، العمل المتواصل على توثيق أواصر وفرص الشراكة مع هيئات المجتمع المدني العربية، والقطاعات الرسمية والخاصة المعنية بوضع وتبني سياسات ذات صلة بقضايا الإعاقة والدمج. والالتزام بتبني نشر ثقافة الدمج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للأشخاص المعوقين، الإناث والذكور. وذلك من خلال تنشيط العمل المطلبي نحو سياسات العامة تقوم على أساس مبدأ احترام الحقوق. وضرورة ضمان مداورة التمثيل في ما بين الدول، وذلك على جميع مستويات العمل التي ستقوم عليها الحركة، وبخاصة المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، وذلك على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ونصت المبادئ على العمل على توفير جميع مصادر المعرفة، بشأن الأحوال العامة للأشخاص المعوقين في الدول الأعضاء، وذلك من خلال اعتماد آليات رصد ممنهجة وفعالة وتشجيع الدول على تشكيل لجان رصد وطنية وخاصة في الدول المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين. بالإضافة إلى تبني سياسة مفتوحة باتجاه المنظمات الدولية المعنية بجميع جوانب قضايا الإعاقة والسياسات ذات الصلة، وتحديد هيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي و«البنك الدولي». وذلك من أجل ضمان لحظ قضايا الأشخاص المعوقين العرب في أجندات حقوق الإنسان والتنمية الدولية.

وبذلك يكون تمثيل «المنظمة الدولية لم يعد مجالاً للبحث»، إلا أن العبرة ستكون في الخطوات العملية للنهوض بالأشخاص المعوقين في العالم العربي. وذلك ما يمكن التعويل عليه في المستقبل المنظور، لا سيما أن الشعار الأشهر لـ«المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، و«اتحاد المقعدين اللبنانيين» معاً، هو: «لا شيء يعيننا من دوننا».

فرصة للتمثيل الحقيقي والمشاركة الفاعلة: المنهجية والتنفيذ

سعى الاتحاد بصفته مُنسَقاً للأعمال التنظيمية للمؤتمر إلى تحقيق الرؤيا المتوخاة من انعقاد هذا الحدث الهام والنوعي والمحوري، وذلك من خلال تحديد أهداف مركزية ذات تأثيرات وأبعاد جوهرية في عمق الحركة المطلوبة العربية للأشخاص المعوقين، بالإضافة إلى وضع معايير واضحة وشفافة وغير إقصائية لنوعية المشاركة وكمها ومناطق تمثيلها، وقد حرص في سبيل ذلك أن تتم دعوة:

مجموعة من الأفراد المعنيين، والذين تنطبق عليهم المعايير السابق ذكرها.

- فاستناداً إلى المعايير المذكورة أعلاه، يلاحظ تمكن مشاركة ما يزيد عن ٦٠ شخصاً ٦٠ منهم حضروا من حوالي ٩ دول عربية وهي بالإضافة إلى لبنان تضمن: المملكة الأردنية الهاشمية، تونس، الجزائر، العراق، فلسطين، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، اليمن.

- وفي معرض هذا الحديث عن مستوى ونوعية المشاركة، وما عكسته من أبعاد تمثيلية وفعالة، ثمة ضرورة ملاحظة والتنويه إلى حالة التنوع الواسع للفئات المشاركة. فانسجاماً والتوجه المنبثق عن خلفية المؤتمر حول ضرورة استنهاض حركة إعاقة عربية شاملة تمثل أصوات الأشخاص المعوقين في العالم العربي على اختلاف أنواع الإعاقات/الصعوبات لديهم، سواء أكانوا من الأشخاص الذين لديهم إعاقات حركية أو من لديهم إعاقات سمعية أو من لديهم إعاقات ذهنية أو من لديهم إعاقات بصرية. لذا، تمكن المؤتمر بناءً على هذا التوجه أن يكون منبراً لمنظمات عربية تمثل هذه الفئات على القدر المستطاع. وعليه، كان حضور وتمثيل جميع أنواع الإعاقات ملفتاً. كما وسجل حضور ممثلة عن فئة الصم من دولة اليمن خرقاً نوعياً لما هو سائد حالياً من ضعف أو - ربما - استبعاد لهذه الفئة الأكثر تهميشاً بين الأشخاص المعوقين العرب على مستوى التمثيل في مثل هذه المجالات والمناسبات. وعلى الرغم من غياب التمثيل المتخصص والمباشر لفئة

- المنظمات ذات التوجه القاعدي والمطلبي والحقوق في العمل.

- المنظمات المعتمدة والتي تنطبق عليها الصفة التمثيلية البحتة للأشخاص المعوقين. وعليه كان لزاماً على المشاركين أن يكونوا من الأشخاص المعوقين أنفسهم.

- أصحاب الخبرة والدراية الشاملة والتفاعل الحقيقي الفعال في مجال السياسات المرتبطة بقضايا الحقوق والدمج والمشاركة الكاملة والتنمية الشاملة. وهنا ينبغي ملاحظة توجيه الدعوات بالإضافة إلى ممثلي منظمات الأشخاص المعوقين، إلى





- توفير فرص العرض المركز والموضوعي المرتكز على احترام معيار الخبرة، والذي تمثل في إفساح المجال لجميع المشاركين الممثلين للدول من منظمات الأشخاص المعوقين ان يقوم بعرض واقع الإعاقة على المستوى الحقوقي والتنظيمي، كل في بلده.

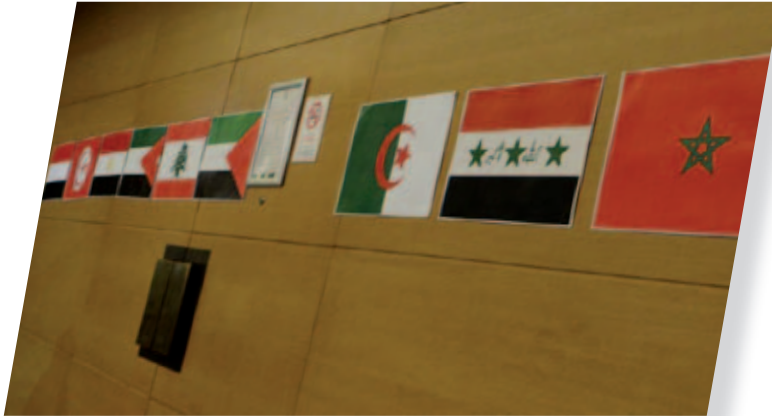
- تأمين فرص النقاش والتحاور، وذلك ضمن مجموعات عمل، والتي كان لها نصيب الأسد في المؤتمر. وكانت هذه المجموعات فرصة قامت على أساس احترام حق المشاركين في التعبير عن آرائهم بشكل يمكنهم من خلاله تقديم ما لديهم من أفكار تحاكي الهواجس حول ما يوجه الحركة من مصاعب وتحديات، بالإضافة إلى ما لديهم من مقترحات فعالة وواقعية باتجاه ما يأتي بحلول ترمي الى تحقيق رؤى وأهداف استراتيجية للمؤتمر.

- تقديم فرص للمشاركين جميعا للمساهمة الفعالة في إدارة وتنسيق أعمال المؤتمر. فعلاوة على المشاركة في مجال إبداء الرأي، كان للمشاركين الدور في إدارة وتيسير أعمال الجلسات المحددة وفق البرنامج. كما وتنبغي الإشارة هنا الى أن اتحاد المقعدين قد حرص على أن يعتمد استراتيجية المشاورة مع مجموعة من المشاركين، سواء على مستوى تحديد مضمون وشكل المؤتمر، أو على مستوى وضع البرنامج وآليات إدارة الجلسات المقررة.

الأشخاص الذين لديهم إعاقات ذهنية أو عقلية في المؤتمر، فقد حرص جميع المشاركين ان يعكسوا واقع هذه الإعاقة ومجمل الاحتياجات ذات الصلة بها على المستوى السياسي والحقوقي في مداخلاتهم وتوصياتهم. هذا بالإضافة إلى أنه قد سعى البعض إلى تمثيلهم كونهم أعضاء في بعض المؤسسات المشاركة وتحديدًا الاتحادات منها. وتجدر الإشارة الى غياب هذه الفئة عن المؤتمر إنما يعود الى الواقع الجذري الذي ما زالت تعانيه هذه الفئة في معظم الدول العربية، وذلك نتيجة لحالة استثناء التعاطي المؤسساتي القائم على التهميش في التمثيل والقرار، هذا بالإضافة إلى محدودية المنظمات القاعدية التي تعمل على تمثيل هذه الشريحة من خلال الأشخاص الذين لديهم إعاقات ذهنية أو عقلية أنفسهم أو من خلال ذويهم.

- وبالإضافة الى هذا الجانب من حالة التنوع في المشاركة، يلاحظ حضور واضح للفئات الشبابية. فقد تمثل الشباب المعوقين بثلاث فتيات يمثلن مختلف الإعاقات، وذلك من (فلسطين) الأنسة شذى أبو سرور - الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة (ومصر) الأنسة رهام المصري - جمعية سبعة مليون معاق (واليمن) الأنسة منال الأشول - جمعية السعيدة لرعاية وتأهيل الفتيات الصم. هذا، وجاء حضور هذه المجموعة من الشابات المعوقات كعنصر عزز بدوره حضور المرأة المعوقة في المؤتمر، هذا إضافة الى حضور مجموعة أوسع من النساء المعوقات من كل من لبنان وفلسطين. فحضور هاتين الفئتين أتى بدوره انسجاما وتطلعات المؤتمر نحو ضرورة تضمين الحوارات والتوصيات العملائية الصادرة قضايا كل من الشباب والمرأة المعوقة في العالم العربي، وخاصة على مستوى إشراكهما بالضرورة في مجالات صنع القرار والقيادة والتمكين.

- أما على المستوى التحضيري، فقد تم الحرص الشديد على ضمان تمكين المدعوين الى المؤتمر من ممارسة الحق والفرصة في المشاركة الفاعلة والحوار المفتوح. وعليه، تم توخي والاستناد إلى المبادئ التالية:



برنامج المؤتمر ومساوір العمل



لقد حرص الفريق التنظيمي للمؤتمر على تخصيص كل من جلسات اليوم الأول بما فيها جلسة الافتتاح، والجلسة الختامية لتكون مفتوحة لمشاركة وحضور ممثلين عن المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان، والسفارات، ووكالات الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة لبنانياً وعربياً. وفيما يلي، سوف يعرض هذا التقرير موجزاً شاملاً، لحيثيات الجلسات في المؤتمر، وما تضمنته من نقاشات ونتائج ساهمت في العمل باتجاه تحقيق الأهداف. ومن الضروري ان تتم الإشارة هنا الى ما قام عليه المؤتمر من تحديد لرؤية وأهداف استراتيجية

اليوم الأول – الخميس 12 كانون الأول/ ديسمبر 2013: الافتتاح – واقع الإعاقة إدارة اليوم: يسري المزاتي (تونس) – جهاد اسماعيل (لبنان)	
تسجيل حضور	9:00—8:30
الجلسة الأولى: الافتتاح	10:00 – 09:00
• "اتحاد المقعدين اللبنانيين" / حسن مروة/ رئيس الاتحاد • "دياكونيا" / رودولف جبرائيل/ ممثل دياكونيا • "المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين" / جافيد عبيدي/ رئيس المنظمة	
الجلسة الثانية: واقع الإعاقة في العالم العربي (1) – يترأس الجلسة عدنان عبودي- عضو جمعية مساواة الإعاقة ومنسق برامج التوعية والمدافعة في المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين - الأردن	11:00 – 10:15
• فلسطين: شذى أبو سرور- منسقة ملف المناصرة في جمعية الشبان المسيحية- القدس-برنامج التأهيل، وممثلة عن "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة". • مصر: ريهام المصري- رئيسة مجلس الإدارة "جمعية 7 مليون معاق" • المغرب: عدنان الجازولي- رئيس "منتدى المغرب إعاقات وحقوق"	
استراحة – قهوة	11:45 – 11:15
الجلسة الثالثة: واقع الإعاقة في العالم العربي (2) – يترأس الجلسة عدنان الجازولي- الأردن: أحمد اللوزي- رئيس "جمعية الصداقة للمكفوفين" ورئيس سابق لـ"اتحاد آسيا للمكفوفين"	1:00 —11:45
• تونس: يسري المزاتي- عضو المكتب التنفيذي لـ"المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" • اليمن: منال الأشول- رئيسة "جمعية السعيدة لرعاية وتأهيل الفتيات الصم" - تعز – اليمن	
استراحة – غداء	14:30 – 13:00
الجلسة الرابعة: واقع الإعاقة في العالم العربي (3) – يترأس الجلسة رجاء المصعبي- خبيرة في مجال حقوق الأشخاص المعوقين في المؤسسة العربية لحقوق الإنسان	16:00 – 14:30
• العراق: الحسن عبادي- الأمين العام لجمعية قصير العراقية • لبنان: عامر مكارم- رئيس جمعية الشبيبة للمكفوفين • قاسم الصباح (واقع الأشخاص المعوقين الفلسطينيين في مخيمات الشتات في لبنان)- المدير التنفيذي لجمعية مساواة ومؤسس الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة • الجزائر: سمير مداني- الفيدرالية الجزائرية للأشخاص المعوقين	
الجلسة الخامسة: عرض الواقع التنظيمي لحركة الإعاقة في الأقاليم العربية. يترأس الجلسة ريهام المصري	17:30 – 16:00
• المغرب العربي: عدنان الجازولي • دول الخليج واليمن: رجاء المصعبي • دول المشرق العربي: عدنان عبودي	

التي تبين ما قام عليه المؤتمر من خلفية سياسية، ورؤى وأهداف استراتيجية لضمان أقصى ما يمكن من الشفافية والمشاركة تجاه كل مهتم بأمر المتابعة في هذه المبادرة التي يعد المؤتمر هو من أولى الخطوات العملية فيها.

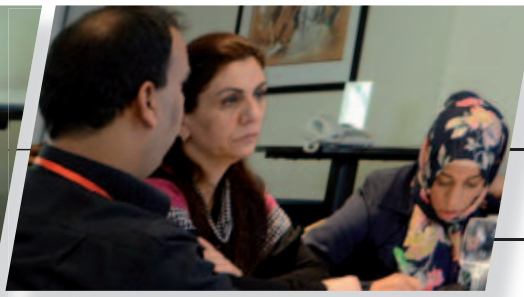


إضافة الى رسم معالم الخلفية السياسية والواقعية لما هوراهن من حركة إعاقة عربية، إنما خلص اليه نتيجة للمرحلة التحضيرية التي سبقت أعمال المؤتمر، والتي جرت بناءً على سلسلة من المشاورات والمناقشات ما بين مجموعة من أصحاب الخبرة الأكفاء في مجال السياسات ذات الصلة بواقع حقوق الأشخاص المعوقين وحركة منظمات الإعاقة العربية، حيث نتج بالتالي وضع أوراق حددت ما تقدم تبيانها من مسار للمؤتمر والمناقشات التي تتضمنها.

كما ولتحقيق المزيد من الاستفادة من هذا التقرير لا بد من الإشارة الى أنه يمكن الاطلاع على تفاصيل المناقشات التي جرت في جلسات المؤتمر والأوراق المعروضة فيه، وذلك من خلال الرجوع الى الملاحق المرفقة في نهاية هذا التقرير. إذ تشمل هذه الملاحق مجموعة الوثائق

اليوم الثاني - الجمعة 13 كانون الأول/ ديسمبر: المرصد، التنظيم، المكتب الإقليمي
إدارة اليوم: الحسن عبادي (العراق) - ربهام المصري (مصر)

10:30 - 09:00	الجلسة الأولى: أهمية العمل الوطني والإقليمي والدولي - يترأس الجلسة شذى أبو سرور • عرض لبنود الاتفاقية الدولية في ما يخص تنظيم حركة الإعاقة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على العمل القاعدي والحقوق والسياسات: محمد علي لطفي- مستشار لدى "اتحاد المقعدين اللبنانيين" في مجال التنمية الدولية والسياسات الاستراتيجية. • "المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين DPI": جافيد عبيدي- رئيس "المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين".
11:00 - 10:30	استراحة - قهوة
12:30 - 11:00	الجلسة الثانية: الرصد: استراتيجيات ومناهج لتحديد محاور عمل حركة الإعاقة في العالم العربي. - يترأس الجلسة: تونس-يسري المراتي • الاتفاقية الدولية والرصد: منى عبد الجواد- مؤسس مركز حقوق وتنمية للتدريب • التجربة الأردنية في الرصد: عدنان العبودي • التجربة اللبنانية في الرصد: سيلفانا اللقيس- مديرة تنفيذية في اتحاد المقعدين اللبنانيين • التجربة المغربية في الرصد: أحمد بالرقية- متدى المغرب إعاقات وحقوق و عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان
14:00 - 12:30	استراحة - غداء
16:00 - 14:00	الجلسة الثالثة: محاور العمل الوطني والأطر التنظيمية - يترأس الجلسة الحسن عبادي. (مدة العمل ساعة والعرض والنقاش ساعة) • المجموعة الأولى: فلسطين • المجموعة الثانية: الأردن • المجموعة الثالثة: لبنان • المجموعة الرابعة: اليمن • المجموعة الخامسة: العراق ومصر. • المجموعة السادسة: تونس والجزائر والمغرب.
18:00 - 16:00	الجلسة الرابعة: محاور العمل الإقليمي - قضايا وحقوق. يترأس الجلسة: الجزائر سمير مداني (مجموعات عمل بحسب المواضيع) • بناء القدرات والتمكين (عدنان الجازولي) • الحملات المطالبة والحقوقية (محمد علي لطفي) • بناء الشراكات والتشبيك (سيلفانا اللقيس) • آليات الرصد وتبادل المعلومات (منى عبد الجواد)



العربية برنامج

اليوم الثالث - السبت 14 كانون الأول/ ديسمبر: التخطيط الشراكة ختام.

إدارة اليوم: شذى أبو سرور (فلسطين) - سمير مداني (الجزائر)

11:00 - 09:00	الجلسة الأولى: وضع خطط المتابعة بحسب محاور العمل المقررة. برئاسة المغرب-عدنان الجازولي استكمال عمل المجموعات
11:30 - 11:00	استراحة - قهوة
13:30 - 11:30	الجلسة الثانية: تشكيل المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين. برئاسة جافيد عبيدي
15:00 - 13:30	استراحة - غداء
18:00 - 15:00	الجلسة الختامية: نحو شراكة إقليمية ودولية حول قضايا الإعاقة والتنمية الدامجة في العالم العربي. برئاسة محمد علي لطفي • عرض البيان الختامي-شذى أبو سرور • عرض نتائج المؤتمر • مداخلات ممثلي المنظمات المعنية بالسياسات التنموية (10 دقائق لكل مداخلة كحد أقصى). اختتام المؤتمر: • "اتحاد المقعدين اللبنانيين" / حسن مروة-رئيس "اتحاد المقعدين اللبنانيين" • "دياكونيا" / رودولف جبرائيل - ممثل دياكونيا • "المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين" / جافيد عبيدي
18:00	انتهاء برنامج أعمال المؤتمر

الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة

منظمة شعبية حقوقية غير هادفة للربح، تعمل على تمثيل الأشخاص المعاقين والدفاع عن حقوقهم في مختلف مجالات الحياة. مقره الرئيسي في القدس الشريف، إلا أن الاتحاد يزاوّل عمله في خدمة قاعدته الجماهيرية حالياً من مقره المؤقت في مدينة رام الله وله فروع في مختلف المحافظات. ويمكن أن يكون لكل فرع أكثر من مكتب في المحافظة. كما يمكن للاتحاد أن يفتتح فروع له في مختلف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفي تجمعات الشتات. تأسس الاتحاد ليكون ممثلاً ونصيراً للأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطينيين، يقدم خدماته لجميع الجهات من دون تمييز وليس له أي انتماءات حزبية أو دينية أو طائفية. يعمل الاتحاد من خلال حشد القوى وتجنيد الموارد من أجل إيجاد تشريعات تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمنع التمييز السلبي ضدهم ومناصرتهم للوصول إلى حقوقهم.

في ٢٦، أيلول ١٩٩١ أطلقت المبادرة لتأسيس منظمة شعبية غير هادفة للربح لتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عن حقوقهم، وبعد عدة لقاءات بين مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة المؤمنين بقضاياهم في تمثيل أنفسهم، تم توزيع استبيان خاص لاستطلاع آراء المعوقين وأولياء أمورهم. تشكلت هيئة تأسيسية من تسعة أفراد متطوعين قاموا بالإشراف على تأسيس فروع الاتحاد ابتداءً بفرع جنين، وعملت على التنسيق مع المؤسسات العاملة في قطاع التأهيل ومتابعة الشؤون المالية والإدارية لـ «الاتحاد العام للمعوقين الفلسطينيين» حتى العام ١٩٩٧، حيث عقد المؤتمر الأول المصغر لممثلي الفروع في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين اختاروا من بينهم هيئة إدارية للإشراف على شؤون الاتحاد ومتابعتها.

بناء الشراكات انطلاقاً من الواقع: النهوض بحركة الإعاقة العربية

هذه المحاور والأهداف الاستراتيجية التي تم عقد المؤتمر للسعي إلى تحقيقها، والتي تتمثل في : الوصول إلى صيغة حقيقية وفاعلة للنهوض بالحركة المطلوبة العربية لحقوق الأشخاص المعوقين، ودفعها نحو إعادة رسم التوجهات والسياسات الاستراتيجية التي من شأنها الاستجابة لطموح الشركاء إلى وضع الآليات الناجعة لنشر ثقافة الدمج والمشاركة الكاملة والفعالة والوصول للحقوق والتنمية الجامعة.

استناداً إلى التوجهات العامة للمؤتمر، وانسجاماً والأهداف الاستراتيجية الموضوعية له وفقاً للمناقشات التحضيرية القبلية، توزعت محاور المؤتمر على ثلاث. وقد حرص المنظمون على أن تقوم هذه المحاور على أسس شمولية جامعة تطل كافة التطلعات والتوقعات من عقد هذا الحدث المهم في تاريخ حركة الإعاقة العربية. ففي ما يلي عرض موجز عن طبيعة المحاور المحددة، ومضامين النقاشات فيها، بالإضافة إلى الصلة ما بين

واقع الإعاقة في العالم العربي: حركة وحقوق

بعد تبين الخطوط العريضة التي قامت عليها فكرة المؤتمر، وذلك في الجلسة الافتتاحية كما سبق عرضه في مقدمة هذا التقرير، توخى المؤتمر أول ما توخاه هو إتاحة الفرصة لكافة المشاركين بأن يستفيدوا من هذا اللقاء عبر التعامل معه كمُنبر حقيقي لعرض واقع البلدان التي يمثلونها على مستوى تأمين حقوق الأشخاص المعوقين. وعليه تمحورت الجلسات الثلاث الأولى حول عروض موجزة، كانت مدة كل منها حوالي السبع إلى الخمسة عشرة دقيقة، والتي تضمنت عرض للواقع المعاش من قبل الأشخاص المعوقين في الدول العربية وفقاً لما هو متوفر أو معتمد من سياسات وتشريعات وبرامج خدمية أو شبه تنمية تطل بشكل أو بآخر الأشخاص المعوقين وذويهم. وقد كان هناك حرص كبير على أن يكون لجميع الدول المشاركة في المؤتمر فرصة تقديم هذه العروض. كما وتم الاستثمار في ممثلي الدول المشاركة للمساهمة في إدارة جلسات المؤتمر وأيامه على نحو يضمن المشاركة والمساهمة للجميع إلى حد كبير.

ونتركز في تلخيص أبرز مخرجات هذا المحور على ما أجمع عليه المحاضرون من تحديد معالم مشتركة لواقع الحقوق في بلادهم، والتي جاءت على الشكل التالي:



- غياب سياسات واضحة وممنهجة تطرح أنظمة حقوقية وإجرائية وخدمية تراعي معايير الدمج والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل وشامل للأشخاص المعوقين، وبما ينسجم مع المقاربة الحقوقية والتنمية وتعزيز تكافؤ الفرص.

- الاستبعاد الجوهري، على المستويين الرسمي والخاص، لحقوق الأشخاص المعوقين من ما يسمى بجدول الأولويات في



الإعاقة في مختلف الأقاليم، ومدى فاعلية منظمات الأشخاص المعوقين فيها. وشكلت هذه العروض فرصة تحاور ما بين المؤتمرين لتحديد أبرز التحديات التي تواجه هذه المنظمات، خاصة على المستويين المطليبي والقيادي، المرتبط على نحو جوهري بمدى تفعيل وتحفيز برامج الحقوق الدامجة اجتماعيا واقتصاديا للأشخاص المعوقين.

- وإضافة الى ما أنجزته هذه الجلسة من إتاحة الفرص وبناء القواعد الفلسفية لتصويب العديد من الأمور الجوهرية حول واقع المنطقة، أكد المؤتمرين بالنتيجة على جملة من المخرجات، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

- ضرورة إدراك الواقع القيادي الراهن لمنظمات الأشخاص المعوقين، وما تعانيه من أطر فعالة لضمان إعادة إنتاج جيل جديد من القياديين يتولى استمرار حركة الإعاقة، على نحو يضمن الوصول الى تحقيق الإنجازات ذات الصلة بإقرار وتنفيذ الحقوق على المستويات كافة.

- الحاجة الماسة والمستعجلة الى وضع البرامج المتكاملة الهادفة الى توفير فرص تمكين منظمات الإعاقة على نحو يزيد من فاعليتها على المستوى القاعدي والحقوقى والمطليبي، وعلى وجه الخصوص، تكريس دورها الضاغظ على الحكومات والمنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة في مجال إقرار الحقوق ووضع السياسات.

- ضمان توخي مبدأ التنوع في معالجة قضايا الإعاقة والدمج والمشاركة والشمولية، على نحو يضمن احترام الفروق الفردية

البرامج الحكومية، بالإضافة الى تلك الاستثمارية التي يتم التخطيط لها وإدارتها من قبل شركات القطاعين العام والخاص.

- الانعكاسات الجد سلبية، والمخيفة الى حد بعيد، بالنسبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين، وذلك على مستوى ما ينبغي توقعه ربطا باستبعاد الأشخاص المعوقين كعنصر مندمج وفاعل في حركة التنمية.

- شكلت مضامين المداخلات في هذا المحور انطلاقة حقيقية، كانت بالنسبة للمشاركين فرصة لعرض الواقع المعاش في البلدان العربية على المستوى الحقوقي للأشخاص المعوقين. والتأكيد على أهمية هذه العروض، إنما يمثل من الموضوعية والشفافية الكثير، حيث يعتبر ذلك بدوره فرصة من نوع مختلف قياسا الى ما هو سائد من محاولات تسطيح وتهميش هذا الواقع وما يمثلته من خطورة على مستوى حالة التجاهل للقضايا الحقيقية. وبالتالي، تأتي هذه المداخلات كمحطة مطلوبة لكي يتم عكس الواقع العربي للأشخاص المعوقين، وما يترتب على ذلك من تحقيق التمثيل الفعال للمنطقة العربية في المحافل الإقليمية والدولية المتصلة بمسألة وضع السياسات وصناعة القرار حول قضايا الإعاقة، كتلك المتوقعة على نحو دوري على مستوى الأمم المتحدة لمناقشة ورصد تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، خاصة وأن العديد من الدول في المنطقة العربية بادروا الى المصادقة على هذه الاتفاقية دون أن يأخذوا بعين الاعتبار السياسات الرامية فعلا الى وضعها حيز التنفيذ.

- وكجزء من هذا المحور، تم تخصيص وقت لجلسة في نهاية اليوم الأول للمؤتمر، عُرضت فيها تجارب للواقع العربي لحركة

آليات رصد واقع الحقوق، وتكوين الحملات المطلوبة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبناء الشراكات بين مختلف الهيئات الإقليمية والدولية، وتوفير فرص التمكين وبناء القدرات لمنظمات الأشخاص المعوقين. وتجاوز النقاش في كل محور استراتيجي مسألة تحديد الواقع الراهن الى وضع تصورات عامة تشكل المنطلق الأساس لخطط استراتيجية تلتزم المبادرة بالعمل على وضعها وتنفيذها متابعة لأعمال المؤتمر، وما سيصار الى إقراره من توصيات يتم تضمينها البيان الختامي.

استراتيجيات العمل: دور الرصد وبناء الشراكات

كان من الضروري ان يتم لحظ او تخصيص جزءا من النقاشات خلال المؤتمر لتقديم عروض موجزة تعكس أهمية بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تشكل أمثلة ونماذج يتم الاستناد إليها واعتمادها في متابعة أعمال هذه المبادرة. وعليه كان قد تقرر وفقا لمناقشات تمت أثناء التحضير للمؤتمر فيما بين عدد من الخبراء الذين شاركوا في عملية التحضير لهذا النشاط، وذلك من خلال تحديد محورين استراتيجيين يكونان موضوع لهذا التقديم، وهما: أطر الرصد وآلياته، وبناء الشراكات حول قضايا التنمية الدامجة. وفيما يلي نبذة موجزة عن كل من هذين المحورين حسب ما تم عرضه خلال الجلسات المخصصة لكل منهما خلال المؤتمر.

١. أطر الرصد وآلياته: فضمن هذا المحور تم عرض للمصادر التي تطرح موضوع الرصد كحاجة طبيعية وموضوعية لتحديد الواقع العام في مجال الإعاقة وما يرتبط بذلك من جمع وبناء قاعدة المعلومات ذات الصلة بواقع الحقوق والخدمات، والدمج. ومن أبرز هذه المصادر: المواد المتعلقة بموضوع الرصد في الاتفاقية الدولية لتأمين حقوق الأشخاص المعوقين.

٢. وعطفا على هذا العرض، وتكريسا لأهمية استراتيجية الرصد، تضمنت الجلسة المخصصة لهذا المحور عروضاً لجملة من التجارب الرائدة

والاستجابة لخصوصية كل نوع من أنواع الإعاقة وما يترتب على ذلك من متطلبات وتدابير، وتحديد تلك التي لطالما عانت من التهميش كالأشخاص الصم، والأشخاص المعوقين ذهنياً، وذلك بالإضافة الى الفئات الشبابية والنسائية التي يتم إقصاؤها بشكل شبه دائم عن مواقع القيادة وصنع القرار الأمر الذي يحيد الضوء عن قضاياهم وتحدياتهم الخاصة، والتي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من منظومة الحقوق والتنمية والمشاركة.

مجموعات العمل والتخطيط الاستراتيجي

- كان الحرص في المحور الثاني من المناقشات في هذا المؤتمر ان يتمكن المشاركون من الإدلاء بأرائهم حول مختلف القضايا المتناولة. وأبعد من ذلك، ان يتقدموا بمساهمة حقيقية في وضع ورسم المخرجات النهائية للمؤتمر على مستوى الخطط والتوجهات المستقبلية للحركة، على نحو يعكس بشكل فاعل ما يمثلونه من خلفيات وكفاءات من شأنها تعزيز إمكانيات نجاح المبادرة التي قامت عليها فعاليات هذا المؤتمر.

- وقد تم توزيع هذه الإسهامات في مجموعات عمل بؤرية تمحور النقاش فيها حول المجالات التالية:

١. التخطيط لحركة إعاقة وطنية، وقد جاءت النقاشات في هذا المحور آخذة بعين الاعتبار خصوصية كل دولة مشاركة في المؤتمر وجهة التواصل فيما بين المنظمات الممثلة لمختلف الإعاقات فيها، وبالتالي التوصل الى خلق أطر تنظيمية، تأخذ شكل اتحاد وطني يكون له الدور في تمثيل البلد على المستوى الإقليمي والدولي، وتحديد في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين.

٢. وضع الخطط المحورية، والتي توزعت على جملة من القضايا التي مثلت بالنسبة للمشاركين مرتكزات أساسية في مجال النشاط الذي ستقوم عليه المبادرة مستقبلاً. وقد طالت هذه المحاور الاستراتيجية التالية:





وتجدر ملاحظة التزام الضيوف الممثلين للمنظمات الدولية والإقليمية الذين حضروا الجلسة الختامية للمؤتمر، والذي أعلنوه من خلال مداخلاتهم الموثقة، بتقديم كامل الدعم لتعزيز هذه الشراكة المطروحة كإستراتيجية من قبل المؤتمر لتفعيل والنهوض بحركة إعاقاة عربية تعمل على تحقيق مبدأ الحقوق والدمج.

مداخلات

ومن أبرز المداخلات التي وردت عن المشاركين الممثلين لهذه الهيئات والمنظمات، (على سبيل المثال لا الحصر) يمكن ذكر:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة جنوب غرب آسيا التابع للأمم المتحدة (ESCWA): والذي عرض للمبادرات التي يقوم بها على مستوى الشراكة ومنظمات الأشخاص المعوقين. فمن أبرز المحاور التي يعمل عليها هذا المكتب تنصّب بمجملها في مجال دعم تطوير السياسات، خاصة على مستوى تعزيز فرص خلق قاعدة معلومات حول واقع الأشخاص المعوقين في مجال الحق في العمل والوصول الى المعلومات. كما أكدت ممثلة المكتب الالتزام بدعم المبادرة التي يقوم على أساسها المؤتمر، وتحديدًا في مجال التعاون ومنظمات الأشخاص المعوقين المشاركة، وذلك في المجالات المعني بها المكتب، وخاصة ما يتعلق منها في مجال الرصد وجمع المعلومات ومبادرات التمكين ذات الصلة.

- منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (OLI): وفي معرض المداخلة التي

المحلية في مجال الرصد، والتي شملت كل من لبنان، والأردن، والمغرب. وقد أكدت هذه العروض على ضرورة الالتزام بتكريس مبدأ اعتماد الرصد كإطار يساند مسألة تفعيل العمل المطلبي القائم على حيثيات ومعطيات حقيقية تعكس واقع الإعاقاة في المنطقة العربية على كافة المستويات، وعلى وجه الخصوص، برامج الخدمات، والسياسات العامة، وتجارب الدمج وتأمين الحقوق.

٣. بناء الشراكات حول التنمية الدامجة: كما في الرصد كذلك في مجال بناء الشراكات، تم تخصيص جلسة تم فيها التعرّض للمصادر المحفزة على ضرورة تفعيل هذه الاستراتيجية. ومن أبرز هذه المصادر، كانت الاتفاقية الدولية عينها المنطلق الأساس. فتم عرض للمواد المخصصة لهذا الموضوع في الاتفاقية، وذلك وفقا لتحليل استند الى تجارب صار الى إطلاقها في مختلف الدول الفاعلة في مجال العمل المطلبي القائم على اساس مبدأ التنمية الدامجة. وعطفا على ذلك، كان التأكيد على ضرورة تعزيز الفرص التي تتيح مثل هذه الشراكات في مختلف الدول العربية، وعلى المستويين الوطني والإقليمي. وانسجاما وهذا الطرح الذي أجمع عليه المؤتمرين صار الى عرض مجمل الإطار التنظيمية التي من شأنها تفعيل هذا الجانب من المبادرة، وتحديدًا ما يقرره النظام الداخلي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين. كما وأكدت المداخلات المقدمة من قبل المشاركين في المؤتمر على ضرورة تبني توجه بناء الشراكات ومنظمات التنمية الدولية كإستراتيجية لا بد منها لتوفير فرص نجاح المبادرة، خاصة وأن هذه القاعدة الاستراتيجية توفر بدورها فرص لإتاحة الإمكانيات المنسحبة بالضرورة على ضمان نجاح العمل المشترك في سائر المحاور الأخرى التي تضمنها المؤتمر. هذا،

- مستشارة الإعاقة لدى وزارة الخارجية الأميركية هيومن جوديت والتي شاركت من واشنطن عبر وسيلة السكايب، حيث قامت بعرض ماهية عمل مكتبها لجهة دعم إدماج قضايا الإعاقة في برامج الوزارة والمثلة عبر سفارات الولايات المتحدة المنظمة الأميركية المتعاقدة معها الوزارة لتنفيذ مشاريع في مختلف أنحاء العالم. ومن خلال حوار أجرته والمشاركين بعد مداخلتها، أشارت السيدة هيومن على ضرورة تعزيز فرص التواصل مع السفارات الأميركية والبرامج التنموية التابعة لها مثل مبادرة برنامج الشرق الأوسط (MEPI) وغيرها. كما وشددت السيدة هيومن على أنها مستعدة لتقديم المشورة للمنظمات المشاركة في المؤتمر نحو وضع آليات تحديد مصادر الدعم لمبادرة النهوض بحركة إعاقة عربية فاعلة. وقد أثنت السيدة هيومن على الحضور اللافت للنساء المعوقات في المؤتمر، الأمر الذي اعتبرته مؤشراً يعكس مدى جدية المؤتمر نحو إشراك المرأة في هذه المبادرة.

- المقرر الخاص للإعاقة في الأمم المتحدة شاكليين شارك السيد شاكليين من خلال رسالة قام بإرسالها وتوجيهها للمؤتمر، والتي تمت تلاوتها مترجمة إلى العربية. وقد لاحظ السيد شاكليين في رسالته أهمية المبادرة التي يطلقها المؤتمر باتجاه النهوض بحركة عربية للأشخاص المعوقين. وتأتي هذه المبادرة، بحسب السيد شاكليين، منسجمة تماماً وحالة التحول السياسي الحاصلة في العالم العربي اليوم من خلال ما يسمى بالربيع العربي. وفي رسالته الخاصة إلى المؤتمر أكد السيد شاكليين تضامنه الكلي والمؤتمر، مؤكداً التزامه بتقديم كل ما باستطاعته، ومن موقعه في الأمم المتحدة، من دعم سياسي يدعم تحقيق وإنجاح ما سيصدر من توصيات وخطوات متتابعة مستقبلية.

بعد التأكيد على كل ما تقدم في الجلسة الختامية من المؤتمر، وذلك بتلاوة البيان الختامي مرفقاً وهذا التقرير)، أكد المشاركون ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية على توفير كامل أشكال الدعم والالتزام بإنجاح مبادرة النهوض بحركة الإعاقة العربية الذي جاء هذا المؤتمر باكورة لها. كما وتم تهنئة الأشخاص الذين تم تكليفهم بالدور التنسيقي في المكتب المشكل لتكوين المنطقة العربية للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين.



قدمها ممثل المنظمة إلى المؤتمرين، جرى العرض للمبادرات التي يقوم بها المكتب على المستوى الإقليمي لجهة دعم المبادرات الرامية إلى دعم سياسات دمج الأشخاص المعوقين في سوق العمل وما يرتبط بها من شبكات الحماية. كما وتمت الإشارة إلى المبادرة التي أطلقها المكتب مؤخراً لجهة تكوين شبكات من الشركات المهتمة في قضية الإعاقة والعمل في العالم العربي. وعليه، كرر ممثل المكتب الالتزام بضرورة دعم المبادرة الرامية إلى النهوض بحركة الإعاقة العربية، وبالتالي تقديم كافة أنواع الدعم لهذه المبادرة لجهة ما تسعى إليه في مجال تعزيز ثقافة الحقوق، وبخاصة في مجال العمل والدمج، بحيث يمكن للمكتب أن يقدم بالحد الأدنى إمكانياته في مجال الدعم التقني والمعلوماتي ذات الصلة.

- - المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة (OHCHR): جاءت مشاركة المفوضية العليا تأكيداً لدعم المبادرة المنبثقة عن المؤتمر لجهة دعم تضمين حقوق الأشخاص المعوقين في أجندات حقوق الإنسان. وعليه، أكدت ممثلة المفوضية العليا التزام المفوضية بالعمل مع منظمات الأشخاص المعوقين المشاركين في مجال التمكين نحو بناء الشراكات ومنظمات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تقديم كافة وسائل الدعم التقني والمعلوماتي لديها من أجل تمكين ودعم بناء قدرات منظمات الأشخاص المعوقين في مجال العمل المطليبي الحقوق.

- - الشبكة العربية للمنظمات التنموية غير الحكومية (ANND): عرض ممثل الشبكة للتوجهات التي تقوم عليها الشبكة في مجال المطالبة بضرورة اعتماد سياسات تنموية دامية ومستدامة. فأتى هذا التوجه متضمناً بالضرورة دعم لمبدأ إدماج قضايا الإعاقة في الإجنادات الدولية والإقليمية للتنمية، نظراً للآليات

المعتمدة من قبل الشبكة لجهة تعزيز وسائل التعاون ومختلف الشبكات الإقليمية ذات الصلة، أثنى ممثل الشبكة على أهمية المبادرة المنبثقة عن المؤتمر، مبدياً كامل الالتزام بالتعاون وبناء الشراكة معها، خاصة لما سينتج عنه من تكوين مكتب إقليمي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، وما سيمثله هذا المكتب من شبكة عربية لمنظمات الأشخاص المعوقين في العالم العربي.

الفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة

- العمل في اعداد إستراتيجية الفيدرالية في السنوات الخامسة الآتية مع مرافقة المنظمة الإسبانية SOLIDARIDAD INTERNACIONAL

- وضعت الفيدرالية، مع ١٠ جمعيات التابعة لها، مصلحة مرافقة الأشخاص ذوي الإعاقة عبر شرق، وسط و جنوب البلاد كجسر ما بين العزلة والإدماج الإجتماعي. هذه المصلحة المسمى «الفضاءات الإجتماعية» تركز على مرافقة فردية و مشخصة للشخص ذو الإعاقة مع العمل في تغيير العوامل التي أدت إلى العزلة و عدم المشاركة الاجتماعية و يكن ذلك بمشاركة الشخص للوصول إلى الاستقلالية الذاتية و كذلك العمل على تحسين المحيط لمشاركته الكاملة في المجتمع.

- و قامت الفيدرالية مع جمعيات تابعة لها في إعداد تشخيص خاص على المستوى المحلي لتحديد درجة المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة و الكشف على احتياجاتهم. وفضلته تعيين الفاعلين المحليين و استبيان أيضا العراقل التي تمنع الشخص ذو الإعاقة في



المشاركة الفعلية في المجتمع.

- وضع أيضا من طرف الجمعيات المحلية التابعة للفيدرالية اللجان الاستشارية المحلية لخلق فضاء للتعاون و التبادل التجارب مع الأطراف المتكفلة بإعداد برامج التنمية المحلية. هته اللجان سمحت تحسين السلطات المحلية، الشركات العمومية و المجمع المدني في أخذ بعين الاعتبار إشكالية الإعاقة في البرامج المحلية

الفيدرالية تعتبر قوة اقتراح و منظمة غير حكومية مرجعية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ترغب في البدء بحركة وطنية مناضلة من أجل الوصول للحقوق و ظهور مجتمع مدني يحقق التقدم وقادر على المشاركة في الحكم لتحقيق المزيد من الديمقراطية والعدالة في إدارة الشؤون العامة.

تهدف لتكون حركة وطنية تدعو لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والمواطنة للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة.

الفيدرالية تحفز، تنشط، تنظم و تضمن تكوين شبكات مكونة من أشخاص ذوي الإعاقة، عائلات أطفال ذوي إعاقة، جمعيات أشخاص ذوي الإعاقة لتقوية قدراتهم و الالتزام ليصبحوا ممثلين عن تحسين ظروفهم المعيشية والحصول على حقوقهم (حق التمدرس للأطفال ذوي الإعاقة، الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، الحق في الترفيه) كمرجع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الفيدرالية تضع و تنفذ برنامج سنوي لتقوية قدرات جمعيات

الأشخاص ذوي الإعاقة المنخرطة بالفيدرالية.

الفيدرالية بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ وضعت أيضا مجموعة عمل متشكلة من الفيدرالية الوطنية للصم، فيدرالية الأطفال المصابين بإعاقة ذهنية، الجمعية الوطنية للمعلمين المختصين بالمكفوفين والجمعية الشعبية للدعم الأسري من أجل وضع تقرير

بديل لتسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم مقترحات لتحسين الوضعية.

الفيدرالية تقوم أيضا بتنفيذ مشاريع رائدة ذات قيمة مرجعية تجريبية :

- الفيدرالية تشارك كعضو في اللجنة القيادية للتحقيق الوطني حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة في الجزائر لتحديد الإعاقات التي تعد بكثرة والأسباب، العراقل، الاحتياجات، و المكنازات الموجودة او التي يجب وضعها لتكفل و إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

- قامت وتقوم بشراكة مع الجمعية الفرنسية SANTE SUD في تنفيذ مشروع يتعلق بالتشخيص المبكر عن اضطرابات لدى الأطفال التي تسبب الإعاقة.



المشاركات والمشاركون في المؤتمر الإقليمي الأول
للنهوض بحركة الإعاقة في العالم العربي

المشارك/ة	اسم المنظمة
سمير مداني	الفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة
ريهام المصري	جمعية 7 مليون معاق
الحسن الرفاعي	جمعية قصير العراقية
جبران ابراهيم	جمعية قصار القامة في ذي قار
عدنان العابودي	المجلس الاعلى للأشخاص ذوي الإعاقة
منى ممدوح مدحت عبد الجواد	مركز الحقوق والتنمية
عدنان الجزولي	منتدى المغرب إعاقات وحقوق
شذى ابو سرور	الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة
نادر ابو عمشا	جمعية الشبان المسيحية
يسري المزابي	المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
منال الاشول	جمعية السعيدة لرعاية وتأهيل الفتيات الصم
أحمد بالرقية	منتدى المغرب اعاقات وحقوق
صفية العلي	جمعية نجوم الأمل
أحمد اللوزي	جمعية الصداقة للمكفوفين
مصطفى الجوهري	ملتقى البصيرة للمكفوفين
أريج ابو علي	دياكونيا-فلسطين
كريم أبو دية	الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة
منى الصيفي	صوت المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة
محمود عثمان	الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة-بيت لحم
محمد بركات	معاقون بلا حدود
صلاح الدين سمارو	معاقون بلا حدود
علاء بركات	معاقون بلا حدود
احمد بركات	معاقون بلا حدود
زياد عبد الصمد	الشبكة العربية للمنظمات التنموية غير الحكومية
جافيد عابدي	المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين
عامر مكارم	جمعية الشبيبة للمكفوفين
نسرین حسين	الجمعية اللبنانية لتثلث الصبغية 21
زينب فارس	جمعية أولياء الصم
نبيل عزت	سيوس/مصر



عبد القادر سليمان	جمعية الصداقة للمكفوفين
قاسم الصباح	جمعية مساواة
جمال الصالح	هيئة الإعاقة الفلسطينية
رفيق ابو سيفين	الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة
رلى الحلو	ناشطة في شؤون الاعلام والاعاقة
نرمين السباعي	المفكرة القانونية
خلود الحسين	جمعية المرأة الخيرية
رائدة حاطوم	دياكونيا-لبنان
ديانا عساف	دياكونيا-لبنان
مروان ابو العز	خبير في شؤون حقوق الانسان والاعاقة
فاطمة ناصر	الجمعية اللبنانية للعلاج الانشغالي
الكسندرا جاكسون	الاسكوا
سارة سلان	الاسكوا
سغاغلي آردي	المفوضية العليا لحقوق الانسان
بروهي وتربورن	الاونروا
جوهاني فان أوبجك	الاونروا
باتريك دارو	منظمة العمل الدولية
سامنتا سموت	المعهد الوطني الديمقراطي
لمى الخطيب	المعهد الوطني الديمقراطي
تغريد عوض	الاونروا



مكاور العمل الوطنى والأطر التنظىمىة

ضمن «مكاور العمل الوطنى والأطر التنظىمىة»، ترأس الحسن العباىى الجلسة الثالثة من المؤتمر، مجموعات العمل، وانقسمت المجموعات كالتالى :

المنظمة الدولىة للأشخاص المعوقىن - الأردن.

أولاً: استعراض الجمعىيات المنضوىة تحت الائتلاف المشكل حالياً والمربط بالمنظمة العربىة للاطلاع على الأعضاء.
ثانىاً: استعراض الجمعىيات التى لم تنضوى تحت الائتلاف لطرح فكرة تشكيل تحالف منظمة الأشخاص المعوقىن الدولىة، الأردن.

ثالثاً: دعوة الجمعىيات المهتمة إلى اجتماع، وذلك للتباحث فى الأمور التالية:

- عرض أهداف ودستور وهىكلية المنظمة
- عرض توصىيات المؤتمر وخلفىة عمله.
- تحديد أولوىيات وطنىة.
- عرض فكرة تشكيل تحالف وطنى انضمام إلى المنظمة.
- انتخاب ممثل وطنى وممثلين عن الإعاقات.
- عمل جلسة تخطيط حول أهداف وأنشطه التحالف لعام 2014.

المجموعة الأولى: فلسطين

المجموعة الثانية: الأردن

المجموعة الثالثة: لبنان

المجموعة الرابعة: اليمن العراق ومصر

المجموعة الخامسة: تونس، الجزائر والمغرب.

وتم عرض تمارىن كل مجموعة على حدة:

المجموعة الأولى: فلسطين.

التطور العام للإطار التمثىلى للأشخاص ذوى الإعاقه فى فلسطين.

- نعمل على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى

- العضوىة مفتوحة للأفراد والمؤسسات التى يستند عملها

على المنظور الحقوقى والتنموى.

- غير متحيزه لأي حزب أو دىن.

- تستند للمبدأ الديمقراطى والحكم الرشىد.

- أن تكون المرجعىة على المستوى الوطنى.

- أن تكون لها ذمة مالىة مستقلة وتمثىل قانونى.

المجموعة الثانية الأردن.

المجموعة الثالثة لبنان: ما هى المصطىيات والمعاىير لتأسيس اتحاد وطنى للجمعىيات؟

- 1- جمعىيات إعاقه من الأشخاص المعوقىن.
- 2- جمعىيات حقوقىة مطلبىة.
- 3- جمعىيات تعمل على الدمج.
- 4- جمعىيات ذات قاعدة بشرىة.
- 5- جمعىيات ذات معاىير جندرى.
- 6- جمعىيات ذات معيار لتداول الأدوار.
- 7- جمعىيات ذات معيار يعمل بالشفافىة والعلانىة.
- 8- جمعىيات تعتمد نظام الشكاوى والمحاسبة.





2- تحديد ثلاث أولويات :

- 1- حقوق فعليه
- 2- تعمل على الدمج
- 3- من الأشخاص المعوقين وقاعدية
- 3- آليات تكوين الاتحاد.
- 1- التشبيك والاتصال بجمعيات الإعاقة الممثلة للإعاقات المختلفة والعرض عليها أهمية تأسيس هذا الإطار.
- 2- العمل على قاعدة شمولية في الشراكة والدمج والتمكين.
- 3- العمل على ترخيص الفروع التابعة لاتحاد المقعدين اللبنانيين وتحويلها إلى جمعيات مستقلة.
- 4- صياغة وثيقة تحدد مبادئ آليات عمل هذه الشراكة وصولاً إلى إطلاق المجلس الوطني الذي سيمثل لبنان في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين.

المجموعة الرابعة: اليمن، مصر والعراق

- 1- محور آليات التنظيم الوطني لحركة الإعاقة:
- أ- السعي لتكوين (حركة / جهة / مؤسسة) مطالبة بحقوق ذوي الإعاقة.
- ب- مشاوره وإدخال ذوي الإعاقة في تكوين هذه الجهة لصنع القرار بشكل ديمقراطي.
- ج- الاستفادة من التجارب الدولية السابقة في هذا الشأن .

جمهية المساواة للأشخاص ذوي الاعاقة - الأردن

داخل أماكن العمل و تشجيع المشاركين لتشكيل خطة عمل لإزالة الحواجز .
تدريب مساواة الاعاقة هو :
عن النموذج الاجتماعي للإعاقة
شخص ذو اعاقة يقود التدريب
دراسة العوائق التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع
استجواب الصور النمطية والأساطير و المفاهيم الخاطئة عن المعوقين يحقق الالتزام بالتغيير.
تدريب مساواة الاعاقة ليس عن :
جعل الناس غير المعوقين يشعرون بالذنب
ليس محاضرة من المهنيين من غير المعوقين لمناقشة حياة الناس ذوي الاعاقة
لا يسرد قصة حياة الاشخاص ذوي الاعاقة
ليس محاكاة الاعاقات البدنية والحسية والعقلية
ولا نعطي معلومات عن ظروف طبية معينة .
المنتدى في الاردن مكون من ٩ مدربين ومدربات من ذوي الاعاقة، وواحدة غير ذات اعاقا، التدريب مكون من ثلاثة محاور: مشكلة نظرة المجتمع للإعاقة وما هو تعريف الاعاقة وفق النموذج الاجتماعي وما هي استراتيجيات التعامل مع الاعاقة.

منتدى مساواة الاعاقة، هو منتدى غير رسمي مقره في عمان - الأردن. وهو مرتبط بمنتدى مساواة الاعاقة الدولي، والذي اسسه الدكتور كنجي كوتو ومسجل في ماليزيا. المنتدى الاردني تحت التسجيل لدى وزارة الثقافة الاردنية.
يقدم المنتدى تدريب بعنوان مساواة الاعاقة وهو تدريب تشاركي لمعرفة المزيد عن الاعاقة وعن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة .
تم تصميم دورات تدريب مساواة الاعاقة ليقدم من قبل الأشخاص الذين لديهم خبرة مباشرة مع التمييز الممارس ضد الاشخاص ذوي الاعاقة - أغلب المدربين المؤهلين من ذوي الاعاقة عانوا منها وهي شكل من أشكال الظلم الاجتماعي، وبالتالي فهم جزء من واقع يُفرض على الاشخاص ذوي الاعاقة الا وهو العيش في مجتمع معطل .
تم تطوير تدريب منتدى مساواة الاعاقة في الثمانيات من خلال الحركة الشعبية للإعاقة واستنادا إلى الخبرات الجماعية المباشرة للأشخاص ذوي الاعاقة انفسهم. ولان التدريب يركز على الاعتراف بأن المشكلة ليست في القصور بل هي في التمييز المؤسسي والمنهج الممارس بشكل واسع ، يضع التدريب التركيز على محور «العمل» : أي إجراء تغييرات داخل بيئات العمل و المجتمع، من خلال النظر في الحواجز



مداول العمل الوطني والأطر التنظيمية

ضمن «مداول العمل الوطني والأطر التنظيمية»، ترأس الحسن العبادي الجلسة الثالثة من المؤتمر.

المغرب	تونس	الجزائر	
- يتم تأسيس الجمعيات بناء على قانون الحريات. - أحداث الجمعيات متوقف على عقد الجمع العام وانتخاب الأجهزة المسيرة. - يقدم الملف للسلطات المحلية وبعد 60 يوماً تستأنف العمل إذا لم يكن هناك اعتراض مبرر. - ما ينطبق على الجمعيات يسري على الشبكات والاتحادات	- تغيرت كل المنظومة القانونية عام 2011. - تشكل الجمعيات من مدة قانونية بين 7 و15 يوماً. - الجمعيات تشارك في كل اللجان التي تقيم أحداثها في المحافظات والبلديات. - ما ينطبق على الجمعيات يسري على الشبكات والاتحادات	- القانون الجديد ل يناير 2012، عرف عدة تراجعات. - تقييد أحداث الجمعيات بفرض الاعتماد عن طرق وزارة الداخلية - الجمعيات مطالبة بملاءمة قوانينها الأساسية مع القانون الجديد. - الحصول على التمويل الخارجي يخضع لموافقة وزارة الداخلية. - ما يسري على الجمعيات يطبق على الشبكات والاتحادات.	القوانين المنظمة للجمعيات
1000	900	600	عدد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
- 12 شبكة وطنية وجهوية وموضوعاتية.	- 15 شبكات وطنية	- 5 شبكات وطنية وموضوعاتية	عدد الشبكات المكونة من طرف الجمعيات
- وحدة المرجعية. - سلامة الوضعية القانونية المصادقية - ديمقراطية الأجهزة والممارسة داخل المنظمات الشفافية والنزاهة. - احترام مقاربة النوع والإعاقة. - التداول على المهام		- إمكانية خلق تحالفات بين هذه الدول ربما تلتحق ليبيا وموريتانيا	



«جمعية فصيل القامة العراقية»

والطبية للنمو محدود - قصر القامة. نعمل على تعزيز مصالح الأشخاص المحدودي النمو وأسرهم. كما أن جمعيتنا بمثابة منتدى لتبادل المعلومات والمشورة وهذا يتيح لجميع الناس الصغار وعائلاتهم الفائدة الكبيرة. ننشر كتيبات الاستشارية ورسالة إخبارية فصلية، والتي نحن باستمرار نسعى على تطويرها وتحديثها.

نحن لا نمتلك أي دعم من أي جهة كانت حكومية أو غير حكومية ونعمل بجهود شخصية نتمنى ان يكون لكم السبق في مساعدتنا ولكم منا كل الحب والتقدير

● نسعى لتقديم مجموعة المساعدة على للحد من الشدة وعيوب الناس مع نمو محدود من خلال محاولة :

● خفض الحواجز الاجتماعية

● تحسين نوعية الحياة

● تعزيز دورها في المجتمع من الأشخاص

المحدودي النمو يقلل من الخوف ومحنة الأسر عندما يكون الطفل مع نمو محدود - قصير قامة .

● تقدم الصداقة والدعم المتبادل وتشجيع الأفراد وأسرهم.

● تطوير الوعي بأهمية التنوع وتعزيز المساواة في المجتمع وتمثل جمعيتنا رابطة من الأشخاص المحدودي النمو - قصيري القامة، الصوت المدافع عنهم .

جمعية عراقية مستقلة تهتم بحقوق الأشخاص قصيري القامة وذوي الاعاقة شعارها «الإنسان جوهر لا مظهر».

هدفنا هو الحد من مساوئ الظروف للأشخاص المحدودي النمو من خلال توفير المعلومات والمشورة والدعم، والتمثيل، والحملات التي نقوم بها. وذلك للمساعدة في زيادة معرفتهم والثقة والقدرة على مواجهة تحديات العالم المعاصر.

نحن نوفر شبكة للأسر والكبار في جميع أنحاء العراق التي لديها حالة جينية نادرة، للالتقاء وتبادل مع أولئك الذين لديهم خبرة مباشرة في نفس الظروف أو ما شابه ذلك. وبالتالي تقديم الدعم المتبادل وحلول عملية لمشاكل الحياة اليومية. كما أننا نهدف إلى ضمان تنوع الناس في مجتمع صغير يتم الترويج والاحتفاء به.

الجمعية مؤسسة خيرية مسجلة رقم IG٧٠٢٩٨ تضم في عضويتها نحو ٤٥٠ شخصا، والتي تضم أعضاء كاملي العضوية، مع أسرهم وأصدقائهم والأطراف المعنية الأخرى، تتألف أساسا من المهنيين الذين لديهم اهتمام في قصار القامة.

نحن نشجع الاعتماد على الذات ونعمل على مساعدة وأزالت العواقب الاجتماعية



«جمعية 7 مليون معاق» المصرية



والرياضية. بالإضافة إلى ضمان طرح قضايا المعوقين في المجالس التشريعية، والمطالبة بكونا خاصة تضمن وجود أعضاء في البرلمان من المعوقين. حيث أن الدورات السابقة للمجالس التشريعية خلت من مناقشة قضايا المعوقين كما أنه غير مقبول أن تكون قضايا أكثر من عُشر المجتمع علي هامش اهتمامات عضو برلماني. كما تسعى الجمعية إلى:

- مطالبة كل المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية بوضع قضايا المعوقين على أولويات برامجهم الانتخابية.
- ضمان حصول المعوقين عمل وضمان فرصته في الترقى ومسكن ووسائل مواصلات مناسبة وتأمين صحي واجتماعي خاص حيث إن كل أزمات المجتمع تكون تأثيرها أشد على المعوقين من أزمة مساكن وارتفاع أسعار وزحام مواصلات وغيرها.
- تسهيل البعثات الطبية والدراسية للمعوقين لضمان فاعلية دور المعوق وإضافته لمجتمعه.
- مراقبة جميع التبرعات والمنح التي تتلقاها الدولة باسم المعوقين سواء من الداخل أو الخارج وضمان وصولها للمعوقين بحيادية وشفافية.
- الاستفادة من خبرات العالم الخارجي في آليات دمج المعوقين في المجتمع والتعاون في كافة الأنشطة والمجالات التي تخصهم.

سجلت «جمعية ٧ مليون معاق» المصرية، في وزارة التضامن الاجتماعي تحت برقم ٣٨٠٩ بتاريخ ٢٠١١/١/٥. وهي جمعية للأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها. تهدف إلى الرعاية الحقوقية والقانونية، الأنشطة الثقافية والاجتماعية، الأنشطة الترفيهية والخدمية، الرعاية العلاجية والتأهيلية.

تقوم الجمعية على خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام المعوقين، حل مشاكلهم في إيجاد فرص عمل، تقديم المساعدات في العلاج، توفير الأجهزة التعويضية، العمل على الرعاية الاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة، زواج المعوقين، عمل كورسات ودورات تدريبية للبرقي بمستوى المعاق، وتأهيل المعاق لدمجه في المجتمع في شتى المجالات.

«نحن مجموعة من الناشطين المصريين نسعى للدفاع عن الحقوق المدنية للمعوقين حيث أن رعاية المعوقين إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، والتي تنبثق من مشروعية حق المعوقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة وفي العيش بكرامة وحرية. وأكثر من ذلك، فإن مستوى العناية والرعاية بالمعاق يشكل أحد المعايير الأساسية التي تقاس بموجبها حضارات الأمم ومستويات تطورها، ويقترن الاهتمام بحاجات المعاق ومستويات الخدمات المقدمة له مع المستوى الحضاري الذي تحتله كل بلد من البلدان. فالاهتمام بهذه الشريحة يعتبر مظهراً حضارياً من الطراز الأول، بما يعنيه ذلك من توجه المجتمع لخدمة الفرد، وتمكين الفرد من خدمة المجتمع».

وتسعى الجمعية إلى الدفاع عن الحقوق التي تخص المعوقين والتي نصت عليها المواثيق الدولية مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي الخاص بحقوق المعوقين لعام ١٩٧٥. وكذلك ضمان دمج المعوقين في مجتمعاتهم من خلال تطوير التأهيل المهني ليحاكي متطلبات المجتمع وضمان مشاركتهم في جميع الأنشطة الاجتماعية والثقافية

آليات الرصد وتبادل المعلومات

وسعت الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص المعوقين من سعة رصد تطبيقها من جهة، وسعة رصد تطبيقات التشريعات المحلية المتعلقة بحقوق هذه الفئة، والمتعلقة بحقوق الإنسان إجمالاً. وقد خصصت ضمن محاور العمل الوطني والأطر التنظيمية، ورشة عمل تناولت:

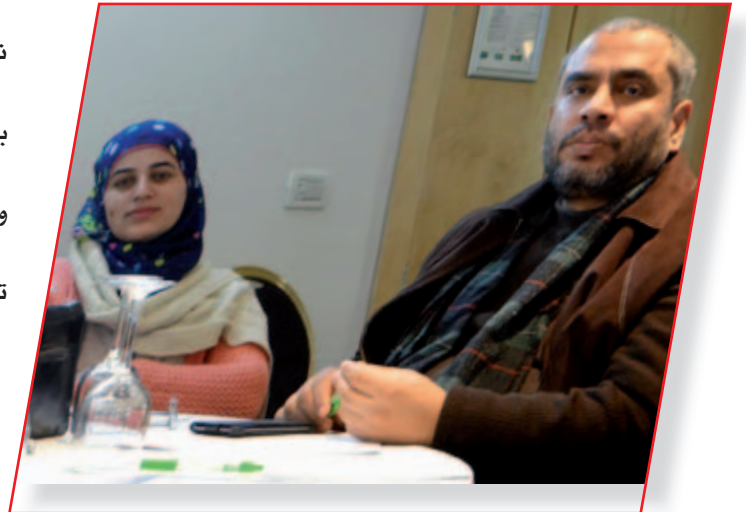


- بناء القدرات والتمكين (احمد برقية - المغرب)
- آليات الرصد وتبادل المعلومات (منى عبد الجواد - الأردن)
- بناء الشراكات والتشبيك والحملات المطالبة الحقوقية (محمد لطفي - لبنان)

عرض عمل المجموعات:

- آليات الرصد وتبادل المعلومات:
- ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بأغلبية اللجنة، المشكلة على مستوى وطني.
- المطالبة بتشكيل لجنة وطنية للرصد وفق المادة ٢، ٣٣ في الدول التي صادقت عليها ويمكن للدول التي لم تصادق عليها رصد الانتهاكات.
- رصد الانتهاكات الحقوقية عن طريق الجمعيات والمؤسسات الحكومية.
- رصد الانتهاكات الواقعة على الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتماد منهجية علمية موثقة لضمان المصداقية.
- التشبيك مع مؤسسات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والجهات المعنية لتنفيذ برامج رصد الانتهاكات.
- إصدار تقارير دورية وإيصالها للدولة من خلال الرسائل المباشرة أو الإعلام أو الحكومة، موثقة بشهادات حية

- ونشرها على المستوى الإقليمي والعربي والعالمي.
- وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تفعيل حقوق الاتفاقية.
- رصد القوانين والتشريعات المحلية التي لا تتواءم مع الاتفاقية الدولية والضغط باتجاه تعديلها.
- التأكد من وجود منسقية في الوزارة والدوائر المعنية للتأكد من تطبيق الاتفاقية الدولية.
- التشبيك على المستوى العربي للضغط على الدول التي لم تصادق.
- توعية المجتمع بآليات الرصد وطريقة الإبلاغ وتعزيز الثقة بنتائج الشكوى.
- تطوير حقيبة تدريبية حول الاتفاقية وآليات الرصد والمتابعة لتوزيعها على الدول العربية.
- التشبيك عبر وسائل التواصل المتنوعة لتبادل المعلومات، تنظيم اللقاءات الدورية في المنظمة العربية.
- توثيق ونشر وتصوير كافة أنواع الانتهاكات.
- وجوب كتابة تقرير وطني شامل يشارك في صياغته الأشخاص ذوي الإعاقة والمهتمين والخبراء في هذا المجال.
- **مجموعة بناء القدرات والتمكين:**
- السيورة.





- المعرفة بالموضوع.
- آليات المشاركة
- بناء القدرات
- مفهوم الإعاقة والمقاربات التي يجب أن تعتمد.
- تقنيات الوصول إلى المعلومات والبيانات.
- التمكن من آليات التنظيم والعمل الجماعي على كافة المستويات.
- التخطيط الاستراتيجي.
- تقنيات المناصرة والترافع.
- الإلمام بالآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- أعمال الاتفاقية ومتابعة ورصد مدى الالتزام بتنفيذها.
- مجموعة بناء الشراكات والتشبيك والحملات المطلوبة - الحقوقية :
- العمل على المحاور التالية :
- التعليم والدمج والتوظيف.
- قضايا الإعاقة والطوارئ.

- الحياة السياسية والعامة.
- الاستهداف عبر الإعلام والمجتمع المدني
- عمل إقليمي وشراكة مستمرة عبر الإنترنت كل شهر.
- متابعة القضايا لاستكمال التخطيط.

المنظمة الليبية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

واحتياجاتهم، والعمل على احتوائهم احتواءً شاملاً في المجتمع.

- العمل على سن وتطوير القوانين والتشريعات لحماية وتثبيت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على زيادة الوعي للوقاية من الإعاقة والتدخل المبكر.

● تنسيق الجهود مع جميع الجهات، من أجل وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في أولويات التنمية.

- تمكين المرأة ذات الإعاقة وتعزيز دورها.
- مكافحة الأمية العامة التي ينبغي أن يمتد مفهومها إلى الأمية الثقافية والعلمية والتكنولوجية.

وتسعى المنظمة إلى تحقيق تلك الأهداف عبر تلقي الشكاوى والبلاغات عن انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم الشكاوى الإدارية والقانونية ورفع الدعاوى أمام المحاكم في القضايا التي تهم تلك الفئة. بالإضافة على إنشاء بنك للمعلومات يتضمن الإحصاءات والدراسات المتعلقة بالقضية.. وغيرها من الوسائل.

تأسست المنظمة الليبية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة بنغازي، في العام ٢٠١١. تهدف المنظمة إلى:

- الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية مصالحهم.

● القضاء على تهميش هذه الفئة في الحياة الاجتماعية على الصعيدين الخاص والعام.

- مكافحة جميع أنواع الاستغلال والتمييز ضد هذه الشريحة.

● دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الأقل اهتماماً والأكثر معاناة.

- العمل على حسن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في صنع القرارات.

● تحسين جميع أنواع الخدمات المقدمة لهم في مختلف فئاتهم العمرية، وعلى وجه الخصوص الأطفال وكبار السن.

- توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

عن «منتدى المغرب - إعاقات وحقوق»

٧. إبلاء أهمية خاصة للحقوق الإنسانية للأطفال والنساء في وضعية إعاقة.

٨. المشاركة في التحالفات والشبكات الحقوقية الجهوية والوطنية والإقليمية والدولية التي تعمل وفق روح ومبادئ الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة.

٩. المساهمة الإيجابية في كل قضايا المجتمع انطلاقاً من مبدأ المواطنة باعتبارها القاسم المشترك بين كل المغربيين والمغاربة

ولتحقيق أهدافه يعتمد المنتدى الوسائل المشروعة والقانونية وفقاً لضوابط العمل الجماعي و من ضمنها:

١. إنجاز ودعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بقضايا الإعاقة وأوضاع المعوقين في المجتمع المغربي .

٢. تنظيم أنشطة محلية ووطنية أو دولية على شكل ندوات علمية أو محاضرات أو مباريات أدبية أو فنية.

٣. تنظيم دوران تكوينية لتقوية قدرات في المجال الحقوقي العام وبشكل خاص ما يرتبط بالحماية والدفاع والنهوض بالحقوق الإنسانية للشخص المعوق.

٤. المشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية التي تتماشى مع أهداف ومبادئ المنتدى.

٥. عقد اتفاقيات شراكة أو تعاون أو توأمة مع المنظمات الوطنية أو الدولية التي تتقاسم نفس الأهداف مع المنتدى.

٦. إحداث مركز للتوثيق والرصد و الأبحاث والتكوين حول الحقوق الإنسانية للشخص المعوق.

٧. اعتماد مجموعة من الإصدارات و من ضمنها نشرة دورية باللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية الرئيسية مثل الفرنسية والإنجليزية و الإسبانية و نشر دفاتر متخصصة على شكل سلسلة موضوعاتية.

يتبنى «منتدى المغرب - إعاقات وحقوق» الدفاع والحماية والنهوض بكل الحقوق الإنسانية للشخص المعوق كيفما كان جنسه أو سنه أو إعاقة أو مقر إقامته أو انتماءه الاجتماعي أو الثقافي أو مستواه الاقتصادي أو معتقده الديني أو السياسي.

المنتدى جمعية وطنية حقوقية مختصة، لا تتوخى أي ربح مادي وليس لها أي هدف تجاري ولا تقدم أية خدمات مادية أو عينية، وهي هيئة مدنية مستقلة عن أية جهة حكومية أو اتجاه سياسي داخل المغرب أو خارجه.

يهدف «منتدى المغرب - إعاقات وحقوق» إلى النهوض بحقوق الأشخاص المعوقين وذلك عبر:

١. العمل على تحقيق مبدأ المشاركة الكاملة للأشخاص المعوقين في جميع المبادرات التي ترتبط بممارسة حقوقهم من التخطيط إلى التنفيذ و صولاً إلى التقييم.

٢. تشكيل قوة مدنية اقتراحية تشغل حول قضايا الإعاقة باعتبارها قضايا مجتمعية عرضانية.

٣. التنبيه إلى الخسارة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تلحق بالمجتمع جراء التفريط بحقوق الأشخاص المعوقين وانتهاكها.

٤. تحسيس وتوعية فعاليات المجتمع المدني بأهمية تبني والدفاع عن الحقوق الإنسانية للأشخاص المعوقين في كل المجالات دون إقصاء أو استثناء.

٥. تصحيح المفاهيم والممارسات المرتبطة بأوضاع الإعاقة والعمل على تكريس وترسيخ المقاربة الحقوقية.

٦. العمل على تدريس ونشر ثقافة حقوق الشخص المعوق كما نصت عليها الاتفاقية الدولية المخصصة لذلك بصفتها تشكل جزءاً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان.



اتحاد المقعدين اللبنانيين



جمعية حقوقية مطلبية لبنانية تأسست في العام ١٩٨١. ومنذ نشأتها دأب الاتحاد على تبني قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اللبنانيين، للنهوض بهذه الفئة نحو الوصول إلى الحقوق المشروعة المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وضمان اندماجهم على نحو يكفل تكافؤ الفرص لهم في مجتمعهم، وللقضاء على التمييز والتمييز بين الجنسين لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، ولتعبئتهم للتحدث عن أنفسهم؛ ولتعزيز انتشار ثقافة تقوم على الشمول والحق في المشاركة.

ويعمل الاتحاد، على تنفيذ خطته من خلال تجزئة المطالب وبلورتها في مشاريع وحملات تغطي كافة العناوين التي يتضمنها القانون ٢٢٠/٢٠٠٠، كونه يقدم إطاراً قانونياً للحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان. ومن أهم هذه المشاريع والحملات:

- مشروع الشباب وسوق العمل
- المشروع الوطني للموازنة البديلة
- حملة حقي
- حملة عمر لكل

- الدمج الاجتماعي الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان
- التنمية الدامجة والمدافعة الذاتية
- مشروع لبنان المواطن

«الجمعية الموريتانية للمعاقات»: للاهتمام بشؤون المرأة الموريتانية المعوقة



البرامج ما يستهدف نساء معوقات، أما ما يخص الإشراف في الخطط والبرامج لم يتم إشراكنا فيها يوما من الأيام أبدا نسمع عنها كثيرا لكن عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة فقط، إلا أنه ما يفلج صدورنا المداخلة القيمة التي قامت بها معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة خلال مجلس الوزراء حول إشكالية الإعاقة التي بسببها أعطى رئيس الجمهورية تعليماته للحكومة بإنشاء مؤسسة خاصة بتعليم الأطفال المعوقين بإشراف وزارتي التعليم الأساسي ووزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة والاكتتاب مائة شخص معاق حامل شهادة وزيادة المخسرات المالية للجمعيات وهذه بادرة مهمة تحدث لأول مرة في موريتانية.

وترى المختار أن «التحديات التي تواجهها المرأة المعوقة كثيرة جدا منها ما يتعلق بشأن الاجتماعي والاقتصادي وعقلية المجتمع وضعف الإمكانيات المادية لدى الجمعية وندرت المصادر البشرية لديها والوسائل اللوجستية. لكن جمعيتنا تسهر على تحديه بالوسائل المتاحة وبالطرق القانونية والسلمية مع شركائها في التنمية ومن خلال أيضا الحملات التحسيسية في هذه المواضع المهمة من أجل تحدي الإعاقة.

تسلط أمينة بنت محمد المختار رئيسة جمعية «تكتل النساء المعاقات في موريتانيا» الضوء على دور الجمعية في تثقيف المجتمع وتوصيل رسالتها إلى أصحاب القرار السياسي، وجميع الفاعلين لتتبع المرأة المعوقة الموريتانية المكافحة للثقة بها في جميع نواحي الحياة. الجمعية الموريتانية لتكتل النساء المعاقات هي جمعية تهتم بشؤون النساء المعاقات والدفاع عن حقوقهم كاملة تأسست سنة ٢٠٠٧ .

الهيئات التي تتكون منها الجمعية هي الرئيسة ونائبتين لها وأمينة مالية ونائبتها وأمينة عامة ونائبتها الجميع سبعة أعضاء يمثلون المكتب التنفيذي و عدد المنتسبات ١٦٦ عضوة . تقول المختار: «نحن لدينا الجمعية العامة ولدينا المكتب التنفيذي وليس لدينا مجلس إدارة. أهداف الجمعية ترقية وحماية حقوق المرأة المعاقة وإدماجها في الحياة النشطة وإيجاد لها فرص عمل والتخفيف من تأثير الفقر بواسطة مشاريع مدرة للدخل ، أما ما يخص برنامج العمل لديها الكثير من الأنشطة تسعى من خلاله إلى تحسين وضعية المرأة المعاقة ، أما عن الشركاء لدينا شركاء نعمل معهم حاليا في إطار إنجاز مشاريع مدرة للدخل ومن خلالها نعمل على تحسين وضعية النساء المعوقات».

تضيف: لدينا مشروع تربية الحيوانات استفادت منه ستة نساء، ولدينا مشروع في التجارة العامة استفادت منه ٢٥ امرأة، ولدينا مشروع آخر في الخياطة والسباقة استفادت منه ٢٠ امرأة، أما ما يخص البرنامج التحسيسي لدينا برنامج تحسيسي كبير حول تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة المعوقة. وقد تم بالفعل انطلاقته الرسمية من مقاطعة تفرغ زينه العاصمة نواكشوط وسوف يتواصل في جميع المقاطعات ٨ الباقية . نعم نستعمل القوانين الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الكثير من الورشات والملتقيات التكوينية التي نقوم بها، أما شركائنا هم الاتحادية الموريتانية للجمعيات الوطنية للأشخاص المعوقين والاتحاد اللوثيري العالمي وبعض البلديات ومنظمات المجتمع المدني النشطة في هذا المجال.

الوزارة والدولة تخصص مبالغ مالية لدعم الجمعيات من الشريحة، تتابع المختار: نحن من بين المستفيدين منها لكنها لا تقوم بتخصيص برنامج خاص بالنساء المعوقات مع أنها تقوم ببرامج كثيرة للنساء، لكن لا يوجد من بين هذه

المؤتمر الإقليمي الأول لتأسيس المكتب العربي لـ«المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» تحت شعار «نحو استراتيجيات النهوض - حركة تمكين وشراكة ودمج»

بيروت، لبنان ت 12 و 14 كانون الأول ديسمبر / 2013



بعد مشاورات بين مجموعة من المنظمات الممثلة للأشخاص المعوقين، وعدد من أصحاب الخبرة، حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، وبمبادرة من «اتحاد المقعدين اللبنانيين»، و«المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين». وبشراكة مع «منظمة الدياكونيا»، انعقد في بيروت، بين ١٢ و ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، «المؤتمر الإقليمي الأول لتأسيس المكتب العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، تحت شعار «نحو استراتيجيات النهوض . حركة تمكين وشراكة ودمج»، بحضور شخصي ومشاركة فعلية من رئيس «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» السيد جافيد عبيدي، وبحضور ٥٢ مشاركة ومشارك من لبنان، والأردن، واليمن، وفلسطين، وتونس، والجزائر، والعراق، والمغرب، ومصر. واعتذار كل من الوفدين الليبي والسوري، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية في البلدين، وبناء على الحيثيات التالية:

e. محاولات حكومات الدول العربية مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية، لا تتوافق والتوقعات وتدل على وعي ضعيف بالالتزامات الواردة فيها ولا تتوافق في الغالب مع روح الاتفاقية، ولا زلنا نشهد استمرار تعزيز سياسات تركز على التمييز.

f. غياب آليات الرصد على الصعيد الوطني، بالتوافق مع المادة ٣٣،٢، بشكل كامل، وضعف آليات التنسيق الحكومي على الصعيد الوطني.

g. غياب التنسيق الإقليمي وقواعد البيانات عن كل دولة من دول المنطقة، وإن توفرت فتكون غير متاحة وغير معلنة وغير ميسرة، بالإضافة إلى ترهل عملية الاتصال والتواصل في مجال التطورات الدولية.

4. وبمنظرة شمولية لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، وما يعانونه من استمرار عمليات التهميش والعزل، ووفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن ٢٠٪ من الفقراء هم من فئة الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي، وما زال الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من نسب بطالة عالية ونسبة أمية عالية، وضعف آليات الدمج لفئات الإعاقة وغياب كامل لبعض فئات الإعاقة ومنها الإعاقة النفسية والاجتماعية وقصار القامة.

5. تداعينا إلى هذا اللقاء من أجل إحداث إطار عربي فعال وإيجابي، للنهوض بحركة عربية للإعاقة، والعمل من أجل تحول النوعي لمأسسة حركة حقوقية إقليمية جديدة متخذين القرارات التالية:

i. دعم قرار «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» بتكليف «اتحاد المقعدين اللبنانيين» لتنسيق عملية تأسيس المكتب الإقليمي للمنظمة بالإجماع، بالإضافة إلى تأسيس التحالف الوطني.

ii. فتح باب العضوية وتشجيع الجمعيات على المشاركة والانتساب إلى «المنظمة الدولية

1. لقد وقعت وصادق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ١٣٨ دولة في العالم وتصاعدت الديناميكية الدولية في مجال تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التنمية الشمولية، تعزيزاً لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج الوطنية والدولية، ويوجد انشغال ناشط على زيادة مشاركة المنظمات الممثلة للأشخاص المعوقين في مجالي رصد وتطبيق الاتفاقية الدولية، وتفعيل آليات التعاون الدولي والإقليمي في دول العالم.

2. تم توقيع ومصادقة ١٦ دولة عربية على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ ٢٠٠٧.

3. لم نلاحظ في المنطقة العربية أي تقدم في مجال تفعيل وتطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنسيق العمل الإقليمي والوطني وفقاً للمؤشرات التالية:

a. غياب حضور تحالفات الجمعيات الممثلة الأشخاص المعوقين العربية، في المحافل الدولية، بشكل فاعل ومؤثر ومنظم وخاصة في الاجتماع السنوي للدول الأطراف، والتي تعقد في الأمم المتحدة.

b. غياب التقارير الدولية والمعلومات مترجمة إلى اللغة العربية.

c. غياب التواصل والموارد والأدوات التي تمكن المنظمات الممثلة للأشخاص المعوقين من القيام بعملها لتطبيق الاتفاقية على نطاق واسع في العالم العربي.

d. استمرار المقاربة الطبية النمطية في تشريعات وأنظمة الدول العربية، حيث لم يحرز تقدم ملحوظ في زيادة وعي الجهات الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق التغيير في الصورة النمطية السائدة.

v. العمل على تعزيز سياسة المشاركة في مخطط العمل الإقليمي وعقد شراكات من أجل مؤسسة الدمج عند أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، تحقيقاً للتنمية الشاملة.

vi. انتخاب ممثل لتنسيق عملية تشكيل تحالف وطني، وعقد اجتماع للجمعيات الممثلة للأشخاص المعوقين، لعرض نتائج المؤتمر، وتلقي الطلبات لتشكيل التحالفات ورفعها لـ«اتحاد المقعدين اللبنانيين»، لتقديمها إلى «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، وفق الجدول المرفق أدناه.

vii. الاجتماع خلال فترة ستة أشهر، إن أمكن، لبيان التقدم المحرز في مجال تأسيس المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين.

للأشخاص المعوقين»، وفق معايير تحددها الدول، وتشجيع الفئات غير المنظمة على تشكيل شبكات للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، على أن تكون الغالبية منها ممثلة للأشخاص المعوقين، مع التركيز على جمعيات أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى والإعاقات النفسية الاجتماعية، وجمعيات قصار القامة، وغيرها من الفئات المهمشة.

iii. دعم التحالفات الوطنية لتمكينها من تفعيل دورها للمشاركة في رصد وتطبيق الاتفاقية.

iv. العمل على تعزيز العمل الإقليمي في ما يتعلق بصناعة السياسات، وآليات العمل على المستويين الإقليمي والوطني.

الدولة	الاسم واسم الجمعية
1. لبنان	حسن مروّه. «اتحاد المقعدين اللبنانيين»
2. الأردن	عدنان العابودي. «منتدى مساواة الإعاقة» (تحت التأسيس)
3. المغرب	أحمد برقية. «منتدى المغرب لإعاقات وحقوق»
4. العراق	الحسن الرفاعي. «جمعية قصير العراقية»
5. الجزائر	سمير مداني. «الفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة»
6. فلسطين	شذى أبو سرور. «الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين»
7. مصر	ريهام المصري. «جمعية سبعة مليون للمعاقين»
8. تونس	يسري المراتي. «المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»
9. اليمن	منال الأشول. «جمعية السعيدة للفتيات الصمّ»



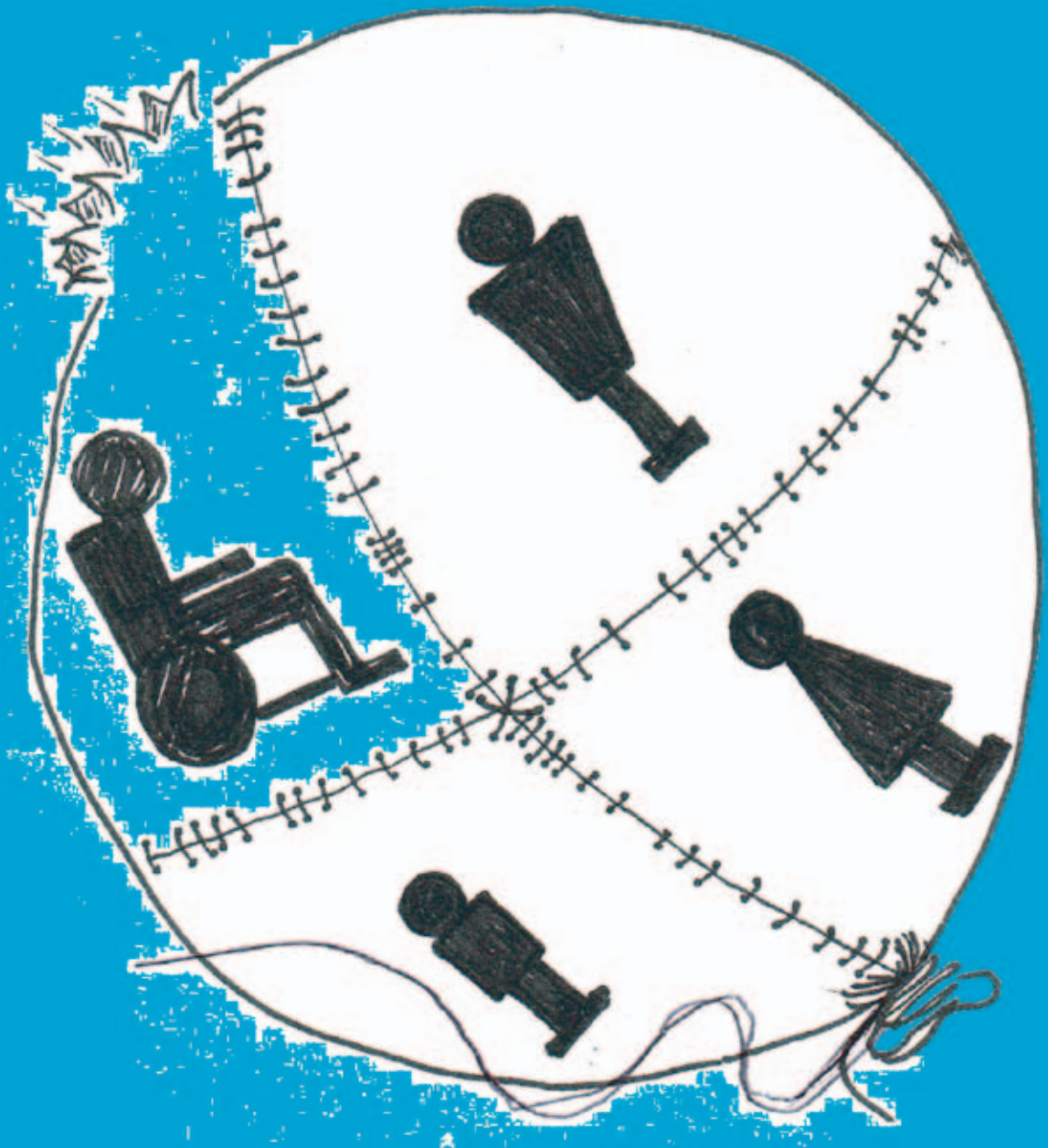
المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين مكتب الإقليم العربي

لا شيء عنا يعني من دوننا

فريق عمل المؤتمر

- | | | |
|-------------------|------------------|------------------|
| ■ فرح الشيخ | ■ رامي القيسي | ■ سيلفانا اللقيس |
| ■ فاديا رزق | ■ فادي الصايغ | ■ محمد علي لطفي |
| ■ ياسر العمار | ■ ضحى يحفوي | ■ جنى الحسيني |
| ■ سعيد عويدات | ■ روان الأمين | ■ حسن مروّه |
| ■ سارة عيسى | ■ سالي عبد الغني | ■ جهاد إسماعيل |
| ■ رشا ناصر الدين | ■ سمية بو حسن | ■ سونيا اللقيس |
| ■ رولا الحلو | ■ محمد خالد | ■ حنين الشمالي |
| ■ عماد الدين رائف | | ■ ردينة البعلبكي |

تنمية من الكل .. للكل



يا منطير سوا .. يا منوقع سوا